

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين :

فوزي صيفي، جمال معنصري

بعنوان

**أثر هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية
في الجزائر وفق نموذج SCP
حالة عينة من البنوك التجارية للفترة من 2012 إلى 2016**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ بن عثمان مفيدة (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ بوخلالة سهام (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ فروحات حدة (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين :

فوزي صيفي، جمال معنصري

بعنوان

أثر هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية

في الجزائر وفق نموذج SCP

حالة عينة من البنوك التجارية للفترة من 2012 إلى 2016

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2019/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د/ بن عثمان مفيدة (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) رئيسا

د/ بوخلالة سهام (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ فروحات حدة (أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

الإهداء

يهدي كل واحد منا هذا البحث إلى
الأم والأب العزيزين
الذين كان لسان حالهم الدعاء لنا بالتوفيق
الإخوة والأخوات
جميع الأهل والأقارب
الأصدقاء والرفاق وزملاء العمل
المعلمين والأساتذة خلال مسار الدراسة
جميع الزملاء في الدفعة
جميع من يعرفنا نهدي هذا العمل المتواضع

فوزي صيفي، جمال عنصري

الشكر والعرفان

حمدت الله ربي إذ هداني
فيذكره لساني كل حين
إلى الإسلام والدين الحنيف
ويعرفه فؤادي باللطيف

بعد الحمد والشكر لله على توفيقنا في إتمام هذا البحث

نتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان إلى

الأستاذة المشرفة الدكتورة بوخلالة سهام على توجيهاتها وإرشاداتها وحرصها على

إخراج العمل في أبهى حلة

الدكتور بن قانة إسماعيل والصدیق خويلد إبراهيم

على ما قدماه لنا من معلومات وتوجيهات

الأخ صيفي بغداد

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة

نقول شكرا جزيلا

فوزي صيفي، جمال عنصري

الملخص:

الغرض من هذه الدراسة قياس وتحليل أثر هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية في الجزائر مقاسة بمؤشرات العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) من خلال عينة شملت 10 بنوك تجارية خلال الفترة من 2012 إلى 2016، واختبرت الدراسة أثر التركيز كمفسر لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) وأثر الحصة السوقية كمفسر لفرضية الكفاءة التقليدية (MS) على الربحية اعتمادا على نماذج بيانات Panel باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، لبلوغ الهدف انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى دحض فرضية SCP في الصناعة المصرفية الجزائرية لعدم وجود أثر للتركز على ربحية البنوك التجارية، ودحض فرضية الكفاءة التقليدية لوجود أثر سلبي للحصة السوقية على ربحية البنوك التجارية، مما يقود إلى الاعتقاد بوجود تأثير لعوامل أخرى في تركيز البنوك التجارية في الجزائر كالعوامل السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق التي أسهمت في حصول عدد قليل منها على حصص سوقية مرتفعة لم تستطع استغلالها بأكثر كفاءة. الكلمات الدالة: بنوك تجارية، هيكل السوق، ربحية، SCP، كفاءة تقليدية.

Abstract:

The purpose of this study is to measuring and analyzing the impact of market structure on the profitability of commercial banks in Algeria, based on return on assets (ROA) and return on equity (ROE), through a sample Included 10 commercial banks, during the period from 2012 to 2016, the study examined the effect of concentration as an explanation of the Structure- Conduct- Performance hypothesis (SCP) and the effect of market (MS) share as an explanation of the traditional efficiency hypothesis on profitability based on Panel data models using multiple linear regression, the study adopted the analytical descriptive approach.

The study concluded to refute the SCP hypothesis in the Algerian banking industry, because there is no effect of concentration on the profitability of commercial banks, and refute the traditional efficiency hypothesis because of the negative impact of market share size on the profitability of commercial banks, which leads to the belief that there are other factors influencing the concentration of commercial banks in Algeria as political and social factors, as well as the early market entry feature, Contributed in the obtaining of a few of them high market shares they did not exploit it more efficiently.

Keywords: commercial banks, market structure, profitability, SCP, traditional efficiency.

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
III	الإهداء
VI	الشكر والعرفان
V	الملخص
IV	قائمة المحتويات
IIV	قائمة الجداول
IIIV	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
X	قائمة الإختصارات والرموز
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لهيكل السوق والربحية في البنوك التجارية
03	المبحث الأول: مفهوم هيكل السوق والربحية في البنوك التجارية
16	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
21	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية حول أثر هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية
23	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
28	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
43	الخاتمة
47	المراجع
53	الملاحق
63	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	قيم متوسطات متغيرات الدراسة	1-2
32	نتائج تقدير العلاقة بين ROA ومؤشرات هيكل السوق	2-2
34	نموذج الانحدار التجميعي لـ ROA بدلالة مؤشرات هيكل السوق	3-2
36	نتائج تقدير العلاقة بين ROE ومؤشرات هيكل السوق	4-2
38	نموذج التأثيرات العشوائية لـ ROE بدلالة مؤشرات هيكل السوق	5-2

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
29	قيم متوسطات العائد على الأصول ROA	1-2
30	قيم متوسطات العائد على حقوق الملكية ROE	2-2
30	قيم تركيز السوق من الأصول HHI	3-2
31	قيم متوسطات الحصة السوقية من الودائع MS	4-2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
54	قيم متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة	1
56	قيم متغيرات الدراسة الضابطة	2
58	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	3
58	إختبار ROA ل FISHER بدلالة مؤشرات هيكل السوق	4
59	إختبار LM ل ROA بدلالة مؤشرات هيكل السوق	5
59	إختبار الارتباط الآني بين البواقي نموذج ROA	6
60	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نموذج ROA	8
60	إختبار ثبات تباين الأخطاء نموذج ROA	9
60	إختبار ROE ل FISHER بدلالة مؤشرات هيكل السوق	10
61	إختبار LM ل ROE بدلالة مؤشرات هيكل السوق	11
61	إختبار ROE ل HAUSMAN بدلالة مؤشرات هيكل السوق	12
62	إختبار الارتباط الآني بين البواقي نموذج ROE	13
62	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نموذج ROE	14
62	إختبار ثبات تباين الأخطاء نموذج ROE	15

قائمة الاختصارات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
SCP	هيكل - سلوك - أداء	Structure-Conduct-Performance
Conc	التركيز (التركز)	Concentration
CR	نسبة التركيز	Concentration Ratio
HHI	مؤشر هيرفندال هيرشمن	Herfindal-Hirshman Index
MS	الحصة السوقية	Market Share
ROA	العائد على الأصول	Return On Assets
ROE	العائد على حقوق الملكية	Return On Equity
PM	هامش الربح	Profit Margin
AU	منفعة الأصول	Asset Utilization
EM	مضاعف حقوق الملكية	Equity Multiplier
RMP	فرضية القوة السوقية	Market power
ESX	فرضية هيكل الكفاءة X	X-Efficient Structure
ES	فرضية هيكل الكفاءة	Efficient Structure
ESS	فرضية هيكل كفاءة الحجم	Scale Efficient Structure
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
BEA	البنك الخارجي الجزائري	Banque Extérieure d'Algérie
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'agriculture et développement rural
SGA	سوسيتي جنرال الجزائر	Societe Generale Algérie
ABC	المؤسسة المصرفية العربية- الجزائر	Arab Banking Corporation- Algeria
AGB	بنك الخليج الجزائر	Gulf Bank Algeria
BNP	بي ان بي باريباس الجزائر	BNP Paribas El Djazair
TBA	بنك تراست الجزائر	Trust Bank Algeria

...../.....

...../.....

alBaraka Algérie	بنك البركة الجزائري	AL BARAKA
Al Salam Bank-Algeria	مصرف السلام الجزائر	AL SALAM
Liquidity Risk	مخاطر السيولة	LR
Capital Risk	مخاطر رأس المال	CR
Pooled Regression Model	نموذج الانحدار التجميعي	PRM
Fixed Effects Model	نموذج التأثيرات الثابتة	FEM
Random Effects Model	نموذج التأثيرات العشوائية	REM
Lagrange Multiplier	مضاعف لاغرانج	LM
Logarithme naturel (népérien)	اللوغاريتم الطبيعي	ln

المقدمة

توطئة:

إن التغييرات الهيكلية التي شهدتها النظام المالي العالمي من تحرير لأسواق المال وعملة التمويل وتحرير للأنشطة البنكية دفعت بالجزائر إلى إصلاح نظامها المصرفي بما يتماشى وهذه التغييرات، وهو ما تجسد في قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 آفريل 1990 وما طرأ عليه من تعديلات تلت صدوره في مراحل مختلفة بغية الانتقال بهذا النظام من نظام مصرفي عمومي مغلق يعمل وفق قرارات مركزية تملئها عليه الحكومة إلى نظام مصرفي منفتح على العالم تتمتع فيه البنوك بالاستقلالية، لتجد البنوك التجارية العمومية نفسها في مواجهة منافسة ليس من البنوك التجارية الخاصة فقط بل حتى من المؤسسات المالية غير البنكية، فكان لهذه المنافسة الأثر الكبير على أداء البنوك التجارية ودفع بها إلى تعديل سياساتها وإستراتيجياتها بما يتناسب والتحديات التي تواجهها بغية تحسين توقعها داخل السوق المصرفية ورفع معدلات ربحيتها من أجل الاستمرار في السوق والنمو، ربحية قد تكون نتيجة تركيز عدد من البنوك وتحالفها وسيطرتها على السوق البنكية وفرض أسعار غير تنافسية، أو نتيجة كفاءة تسمح بتقليل التكاليف وتعظيم العوائد من خلال تنويع الخدمات والعمليات البنكية بشكل يحقق التمايز والحصول على حصة سوقية تسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة.

وفي هذا الإطار كان من الضروري دراسة هيكل السوق المصرفية في الجزائر وتحديد تأثيرها على ربحية البنوك التجارية العاملة بها، ومن خلال بحثنا هذا سنقوم بدراسة هذا التأثير وفق نموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP – Structure-Conduct-Performance) طارحين التساؤل التالي:

ما مدى تأثير هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر وفق نموذج SCP ؟

وللإجابة على هذا التساؤل طرحنا التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تؤثر درجة التركيز في السوق المصرفية في الجزائر على العائد على الأصول للبنوك التجارية ؟
- هل تؤثر درجة التركيز في السوق المصرفية في الجزائر على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية ؟
- كيف يؤثر توزيع الحصص السوقية على العائد على الأصول للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ؟
- كيف يؤثر توزيع الحصص السوقية على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر ؟

الفرضيات:

- تؤثر درجة التركيز في السوق المصرفية في الجزائر على العائد على الأصول للبنوك التجارية.
- تؤثر درجة التركيز في السوق المصرفية في الجزائر على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية.
- للحصص السوقية المصرفية في الجزائر تأثير إيجابي على العائد على الأصول للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- للتحصص السوقية المصرفية في الجزائر تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.
- حاجة البيئة المصرفية الجزائرية لمثل هذه الدراسات للوقوف على نمط السلوك السائد فيها.
- حداثة الدراسة وقدرتها على رسم سياسات مستقبلية للعمل المصرفي الجزائري بما يساهم في رفع كفاءته.

الهدف من الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على مدى تأثير هيكل السوق وطبيعة المنافسة به على سلوك وأداء البنوك التجارية وفق نموذج SCP، والوقوف على مكان الخلل في البيئة المصرفية الجزائرية ومعالجتها وزيادة قدرتها على استغلال الموارد المتاحة بشكل أكثر نجاعة.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة تكمن في أن تحديد هيكل السوق المصرفية في الجزائر ومعرفة درجة تأثيرها على أداء البنوك التجارية العاملة بها يؤدي إلى تشخيص قدرة هذه البنوك على الصمود والاستمرار في السوق كما يساعد السلطات النقدية على رسم السياسات بما يتناسب وطبيعة هاته السوق.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة المكانية في عينة تتكون من 10 بنوك تجارية عاملة في الجزائر 03 منها عمومية و07 خاصة، أما الحدود الزمنية فأنحصرت في الفترة من 2012 إلى غاية 2016.

منهج الدراسة:

بغية الإحاطة بجوانب الموضوع وبلوغ أهداف الدراسة تم استخدام منهج الوصفي في الإطار المفاهيمي المتعلق بالجانب النظري، وتم استخدام المنهج الكمي (القياسي) في الإطار التطبيقي.

مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من الكتب، مقالات منشورة في مجلات علمية وعلى مواقع إلكترونية، مذكرات ورسائل جامعية غير منشورة، قوائم مالية سنوية لبنوك العينة وتقارير سنوية لبنك الجزائر ومعلومات تعريفية للبنوك منشورة على مواقعها الإلكترونية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على معلومات تتعلق بالمؤشرات المالية للبنوك مما حد من حجم العينة والحدود الزمنية للدراسة.

- ندرة الدراسات السابقة المحلية حول موضوع الدراسة.

هيكل البحث:

سعيًا منا للوصول إلى نتائج تفسر لنا الظاهرة المدروسة بشكل قريب الواقع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين الأول يتعلق بالأدبيات النظرية من خلال مبحث أول المتضمن مفاهيم هيكل السوق والربحية في البنوك التجارية، ومبحث ثاني خصص لعرض الدراسات السابقة وتحديد موضع الدراسة الحالية منها، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه للدراسة التطبيقية، وهو كذلك قسم لمبحثين، أولهما حاولنا من خلاله عرض المستخدمة الأدوات المستخدمة في الدراسة، وثانيهما كان مجال لعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

لهيكل السوق والربحية في البنوك

التجارية

تمهيد:

يتنوع ويختلف نمط السوق المصرفية وفق درجة المنافسة السائدة بالسوق، وهو ما يؤثر على أداء البنوك التجارية في جانبه المالي، وقدرتها على بلوغ أهدافها، تأثير يمكن تحديده وفق نموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP). وبغية توضيح مفاهيم الدراسة سنحاول من خلال الفصل الأول منها التطرق إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية المتمثلة في هيكل السوق والربحية في البنوك التجارية والعلاقة بينهما وفق كل من نموذج SCP وفرضية الكفاءة التقليدية، وبعض الدراسة السابقة التي تناولت الموضوع، وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين وفق ما يلي:

- المبحث الأول: مفهوم هيكل السوق والربحية في البنوك التجارية

- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفهوم هيكل السوق والربحية في البنوك التجارية

سنحاول من خلال هذا المبحث تناول مفاهيم عامة حول هيكل السوق وربحية البنوك التجارية والتطرق للعلاقة بينهما من خلال أهم الفرضيات (النماذج) المفسرة لذلك.

المطلب الأول: مفهوم هيكل السوق

يعد هيكل السوق المتغير المستقل في دراستنا هذه ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة به والتي تساعدنا في بلوغ النتائج المرجوة من الدراسة.

الفرع الأول: تعريف هيكل السوق والعوامل المؤثرة عليه

I- تعريف هيكل السوق

يقصد بهيكل السوق عدد المؤسسات الصناعية وتوزيع حجمها النسبي في الاقتصاد¹، كما عرف Bain هيكل السوق بأنه تلك الخصائص التي تنظم السوق، والتي تترك تأثيراً على طبيعة المنافسة والتسعير داخل ذلك السوق²، واقترح Bain أربع خصائص أساسية لهيكل السوق تتمثل في درجة تركيز البائعين، درجة تركيز المشترين، درجة الاختلاف والتنوع فيما بين السلع، شروط الدخول والخروج من وإلى السوق. وعليه يعرف هيكل السوق المصرفية بأنه توزيع البنوك في النظام المصرفي من حيث العدد، والموقع، والحجم، وهذا يؤدي إلى القول إن هيكل السوق يحدد درجة المنافسة في السوق، كما أن درجة المنافسة تؤثر في أداء المنشأة من حيث كمية الخدمة المقدمة وكفاءتها³.

II- العوامل المؤثرة على هيكل السوق

يتم تحديد هيكل السوق لصناعة ما من خلال جملة من العوامل تتمثل في:

1- تركيز الصناعة المصرفية (Concentration):

المقصود بتركيز السوق هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المنشآت⁴.

¹ - حسن مفتاح، تحديد العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 50، العدد 12، جوان 2018، ص238.

² - مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009، ص81.

³ - علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، لإمارات العربية المتحدة، المجلد 01، العدد 03، جانفي 2013، ص118.

⁴ - احمد سعيد باخرجة، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الأولى دار زهران للنشر والتوزيع، جدة المملكة السعودية، 1994، ص39.

كما يعرف التركيز على أنه التوزيع النسبي للحجم الكلي للقطاع على المؤسسات الموجودة في ذلك القطاع⁵. ويتضح من خلال التعريفين السابقين أن تركيز الصناعة يقاس أساساً من خلال عدد المنشآت في الصناعة وكذلك الحجم النسبي لكل واحدة من المنشآت مقارنة بالحجم الكلي للصناعة، ولقياس التركيز في الصناعة المصرفية نستعمل نفس المؤشرات المستخدمة في قياس التركيز للصناعات الأخرى.

وتتعدد المؤشرات المستخدمة في قياس التركيز في صناعة ما، حيث تعد من أهمها المؤشرات التالية:

1-1- معكوس عدد المنشآت: وهو أبسط مؤشرات التركيز، ولا يهتم هذا المؤشر بالأوزان النسبية للمؤسسات، ويقاس بالعلاقة التالية⁶:

$$R = 1 / N$$

حيث:

R: قيمة المؤشر.

N: عدد المؤسسات (البنوك).

ويساوي هذا المؤشر الواحد الصحيح في حالة وجود مؤسسة واحدة محتكرة، أي درجة تركيز عالية، وينخفض كلما زاد عدد المؤسسات، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على انخفاض درجة التركيز وزيادة درجة المنافسة.

1-2- نسبة التركيز: تعرف على أنها النسبة المئوية لنصيب أكبر المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة، وتحسب نسبة التركيز بالعلاقة التالية⁷:

$$CR_r = \sum_{i=1}^r \frac{X_i}{X} = \sum_{i=1}^r S_i$$

حيث:

CR_r: نسبة التركيز.

X_i: إنتاج المؤسسة الواحدة i.

X: الإنتاج الكلي للمؤسسات التابعة للصناعة.

S_i: نصيب المؤسسة الواحدة i (الحصة السوقية).

r: عدد أكبر المؤسسات وهو اختياري يحدده الباحث.

وعليه وبالنسبة للبنوك نسبة التركيز هي مجموع الحصة السوقية لعدد البنوك r الأكبر في السوق:

⁵ - بن الطاهر علي، هيكل السوق وربحية القطاع - دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص 22.

⁶ - حسن مفتاح، مرجع سابق، ص 238.

⁷ - عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 81.

$$CR_r = \sum_{i=1}^r MS_i$$

حيث MS_i هي الحصة السوقية للبنك الواحد i .

ورغم تميز هذا المؤشر بالبساطة إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب أهمها:

- لا يدخل كل المؤسسات في حسابه ويأخذ أكبر المؤسسات حجما فقط.
- عملية الاختيار هذه لا تستند إلى معيار موضوعي محدد إنما تختلف من باحث إلى آخر.
- نسبة التركيز التي يتحدث عليها من فترة إلى أخرى سوف تختلف تبعا لعدد المؤسسات الأكبر حجما التي أخذت في الاعتبار.

3-1- مؤشر هيرفندال هيرشمن (HHI – Herfindal-Hirshman Index):

أشارت الكثير من الدراسات إلى أن مقياس **HHI** هو الأفضل في قياس التركيز، وهو يساوي إلى مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لجميع البنوك وفق المعادلة التالية⁸:

$$HHI = \sum_{i=1}^n MS_i^2$$

وهذا المؤشر من خلال تربيع الحصة السوقية للبنك يعطي لكل بنك وزنا يتناسب وحجمه، كما أنه يأخذ في الحسبان جميع البنوك والحصة السوقية لكل منها؛ حيث تشير زيادة هذا المؤشر واقتربه من الواحد الصحيح إل انخفاض في المنافسة في السوق وزيادة القوة السوقية للبنوك الكبرى (تركز عالي)، وانخفاضه باقتربه من الصفر يشير إلى زيادة المنافسة في السوق.

2- عوائق الدخول إلى السوق:

ويعرف حاجز الدخول إلى صناعة ما أو قطاع ما، بأنه العقبة التي تعيق المنتجين على الدخول إلى هذا القطاع وإقامة مؤسسات جديدة فيه، حيث تكون المدروية في هذا القطاع أكثر ارتفاعا من غيره من القطاعات⁹. ويمكن تقسيم حواجز الدخول إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1-2- الحواجز التنظيمية (القانونية):

وتتمثل في الشروط التي تفرضها الدولة أو القانون من أجل الدخول إلى السوق، وفي القطاع البنكي تعتبر الحواجز التنظيمية هي النوع السائد من حواجز الدخول.

⁸-Dinesh Prasad Gajurel and RadheShyamPradhan, **CONCENTRATION AND COMPETITION IN NEPALESE BANKING**, Journal of Business, Economics & Finance, Elsevier, Cambridge Massachusetts United States, Volume 01, Issue 01, 2012, p08.

⁹- محجوب آسية، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة - حالة البنوك الجزائرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قالة، الجزائر، 2011/2010، ص100.

ومن أهم حواجز الدخول التنظيمية في القطاع البنكي نذكر منها ما يلي¹⁰:

- شروط الحصول على الاعتماد من طرف الدولة.

- الحد الأدنى لرأس المال.

2-2- الحواجز الاقتصادية:

تعتبر الحواجز الاقتصادية من أهم حواجز الدخول الأساسية لدخول الأسواق البنكية، ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

أ- اقتصاديات الحجم (وفورات الحجم): ويمثل هذا المفهوم العلاقة بين حجم المؤسسة وتكاليفها، حيث أن المنظمات (المؤسسات) التي تتمتع باقتصاديات الحجم تكون قادرة على إنتاج حجم كبير من السلع والخدمات بكلف أقل مقارنة بالداخلين الجدد¹¹.

ب- تمايز المنتجات: ويشكل تمايز المنتجات حاجزا أمام دخول منافسين جدد إلى السوق، وهذا من خلال¹²:

- جودة المنتجات والتميز في الأداء، مما يفرض على المنافسين الجدد الدخول بنفس المستوى من الجودة والأداء.

- العلاقات القوية التي تنشأ بين البنوك والعملاء، والتي تنتج بشكل خاص عن تميز وأداء البنك وجودة منتجاته، تشكل هي الأخرى عائقا للدخول إلى الصناعة البنكية، فثباتها واستقرارها ووفاء العملاء لبنوكهم لفترة طويلة يشكل نقطة تميز قوية لهذه البنوك، بالمقارنة مع أي منافس جديد.

2-3- الحواجز التكنولوجية:

تعد التكنولوجيا من أهم العناصر التي تساهم في تحقيق اقتصاديات الحجم في القطاع البنكي، وهذا من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات كوسيلة لتخفيض العمليات، كما أنها تنشط التمايز والتنويع في المنتجات البنكية، وبالتالي فهي تشكل إحدى العوائق التي قد تمنع المنافسين الجدد من الدخول إلى القطاع البنكي، باعتبارها تحقق كل تلك الإيجابيات، وذلك عن طريق ارتفاع تكاليف المكننة والاستثمارات التكنولوجية، خاصة بالنسبة للبنوك الصغيرة والحديثة¹³.

الفرع الثاني: أنماط هيكل السوق

يوجد عدة أنماط من الأسواق، وسلوك المؤسسات التي تعمل في هذه الأسواق يتغير بتغير هيكل السوق، وهي حسب درجة لمنافسة على النحو الآتي:

¹⁰ - محجوب آسية، مرجع سابق، ص100.

¹¹ - علاء فرحان طالب وفاضل راضي الغزالي، إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص43.

¹² - بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990-دراسة حالة عينة من البنوك التجارية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص49.

¹³ - محجوب آسية، مرجع سابق، ص102.

I- سوق المنافسة التامة:

يمثل سوق المنافسة التامة النموذج النظري الأمثل لأن هذه السوق هي التي يتم بموجبها التفاعل الحر بين قوى العرض والطلب¹⁴.

وهي سوق تتميز بالخصائص التالية¹⁵:

- تشابه كبير بين السلع التي تنتج وتباع في السوق.
- وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين، وهذا يعني أن بائعا واحدا ليس بمقدوره التأثير على سعر هذه السلعة لان دوره وتأثيره في هذا السوق صغير جدا.
- كل مؤسسة حجمها صغير بالنسبة لحجم السوق.
- المؤسسات تنتج سلعا متجانسة.
- السعر فيسوق منافسة تامة يتحدد وفق قوى العرض والطلب.
- حرية الدخول والخروج إلى السوق .
- توفر كل المعلومات المتعلقة بكميات وسعر السوق .

II- سوق الاحتكار التام:

الاحتكار التام هو نقيض التنافس ومعناه الحرفي وجود بائع بمفرده¹⁶، أي وجود منتج أو منشأة وحيدة تنتج سلعة أو خدمة ليست لها بدائل قريبة منها، بحكم انفراد المنشأة بالسوق فيتولد عن ذلك قوة احتكارية للسوق من طرف هذه المنشأة تجعلها تتحكم بالكمية المنتجة وسعر السلعة مما يخول لها تحقيق ربح فاحش¹⁷.

ومن هذا المنظار فقد نبذت مختلف التشريعات والقوانين أسواق الاحتكار تحت بند ما يعرف بقانون تحريم أو منع الاحتكار في دول مختلفة، وثمة عدة أنواع من الاحتكار التام¹⁸:

- الاحتكار الطبيعي كاحتكار دولة لاستغلال مورد طبيعي أو توفير سلعة أو خدمة ذات طابع عام.
- الاحتكار الصناعي الناجم من اندماج عدة منشآت بمنشأة وحيدة بغية تحقيق قوة احتكارية.
- احتكار حقوق الاختراع والبراءة.

III- سوق المنافسة الاحتكارية:

يجمع هذا السوق بين بعض سمات سوق المنافسة التامة وبعض سمات السوق الاحتكار التام، إلا أن سمات المنافسة التامة تكون أكبر من سمات الاحتكار التام لذلك فهو سوق أقرب إلى سوق المنافسة التامة منه إلى

¹⁴ - البار مختار، مساهمة نموذج ال S/C/P في تحليل أداء البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2014، ص65.

¹⁵ - موقع المحاسب الأول، هيكل السوق -Market Structure-

<https://www.almohasb1.com/2009/09/market-structure.html>, 22/02/2019.

¹⁶ - طارق الحاج وحسين فلوح، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص45.

¹⁷ - موقع المحاسب الأول، مرجع سابق.

¹⁸ - المرجع السابق.

سوق الاحتكار التام¹⁹، إذ أن هناك منتج في قطاع معين يتمتع بدرجة طفيفة من الاحتكار، ولكنه يتعرض لدرجة كبيرة من المنافسة نظرا لكثرة عدد المنتجين، و يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالخصائص التالية²⁰:

- وجود عدد كبير من المؤسسات، وجميع المؤسسات في السوق تنتج سلع متشابهة ولكنها ليست متجانسة من حيث النوعية وكيفية تقديمها للمستهلك.
- سهولة الدخول والخروج من السوق.
- وجود منافسة غير سعرية في هذا السوق، حيث أن جلب الزبائن يتم بأسلوب آخر وهو التميز السلعي، لذا تعتمد المؤسسات في هذا السوق على الدعاية والإعلان لترويج وبيع منتجاتها.

وتشير بعض الدراسات كدراسة بوسنة (2017) إلى أن السوق المصرفية الجزائرية تتميز بهيكل منافسة احتكارية، وهو ما يفسر سيطرة البنوك العمومية على نشاط الوساطة المالية في الجزائر²¹.

IV- سوق احتكار القلة:

يجمع هذا السوق بين بعض سمات سوق المنافسة التامة وبعض سمات سوق الاحتكار التام، إلا أن سمات الاحتكار التام تكون أكبر من سمات المنافسة التامة مما يجعله سوق أقرب إلى سوق الاحتكار التام، وتسيطر عليه قلة من المؤسسات، كما تتميز المنتجات في هذا السوق بالتشابه، ويترتب على ذلك استخدام وسائل عديدة للتنافس كالسعر والإعلان، ويتم فرض عوائق كثيرة تحد من دخول مؤسسات جديدة إليه²²، ومن أشهر أسواق احتكار القلة صناعة السيارات وصناعة الحاسبات والأغذية المصنعة وقطاع المشروبات وغيرها²³.

المطلب الثاني: مفهوم الربحية في البنوك التجارية

تهدف البنوك التجارية إلى تعظيم ربحيتها شأنها في ذلك شأن أي منشأة أعمال يهدف ملاكها إلى تعظيم ثروتهم وزيادة القيمة السوقية لأسهمهم، وتمثل الربحية الغاية الأساسية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وهي تعتبر النتيجة النهائية للسياسات والقرارات التي تتخذها البنوك.

الفرع الأول: تعريف ربحية البنك التجاري والعوامل المؤثرة عليها

تعتبر الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، والنظام المصرفي السليم يعتمد على الموازنة بين تحقيق الربحية والمحافظة على كفاية رأس المال وفق معايير بازل وتعليمات المصرف المركزي²⁴.

¹⁹ - البار مختار، مرجع سابق، ص 66.

²⁰ - حسن مفتاح، مرجع سابق، ص 242.

²¹ - بوسنة محمد رضا، تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Rosse & Panza، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص 32.

²² - عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 114.

²³ - موقع المحاسب الأول، مرجع سابق.

²⁴ - مأمون حمدان ويسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية -دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 38، العدد 33، 2016، ص 82.

I- تعريف الربحية:

هذا ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها²⁵.

وتعرف بأنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفير وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل²⁶. هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما²⁷:

- **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

- **قرار التمويل:** وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكيين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

II- العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية نوضحها فيما يلي²⁸:

1- العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية فيما يلي:

- أسعار الفائدة: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة.
- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها.
- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية والظروف الاقتصادية والسياسية.

²⁵ - مأمون حمدان وبسام الحسين، مرجع سابق، ص 82.

²⁶ - حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف -، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص 477.

²⁷ - مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 1999، ص 42.

²⁸ - علي محمود محمد وعلي كنعان، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية - دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م -، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 30، العدد 01، 2014، ص 543-544.

- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.
- المنافسة.

2- العوامل الداخلية:

يمكن تلخيص العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية فيما يلي:

- هيكل الودائع: تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل أعباء.
- توظيف الموارد: توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ زيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف التجاري.
- أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية وأرباح (أو خسائر) القروض.
- عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروع.
- حجم المصرف وإدارته.
- السيولة.

كما تتأثر ربحية البنوك التجارية بالعديد من المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك في مختلف نشاطاته، تتمثل في²⁹:

- المخاطر الائتمانية التي تتمثل في: مخاطر عدم السداد، مخاطر البلد، مخاطر التسوية.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر معدلات أسعار الفائدة
- مخاطر رأس المال.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- مخاطر التضخم.
- مخاطر السمعة.
- مخاطر العمليات (التشغيل).

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية

تقاس قدرة البنوك على تحقيق أرباح بمجموعة من النسب والتي يعتبر من أهمها معدل العائد على الأصول (الموجودات) (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

²⁹ - مزيق رامي أكرم، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السورية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا، 2014، ص 57-62.

I- العائد على الأصول (الموجودات) (ROA-Return On Assets):

يقيس العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه، حيث يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الأصول، وإن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية³⁰، ويحسب من خلال العلاقة التالية³¹:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الأصول}$$

يمكن تحليل معدل العائد على الأصول (ROA) إلى هامش الربح لمنتج البنك ومنفعة الأصول³²،

بحيث:

- هامش الربح (PM - Profit Margin): والذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وتخفيض الضرائب، ويتم حساب المؤشر بالعلاقة التالية³³:

$$\text{هامش الربح (PM)} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

- منفعة الأصول (AU - Asset Utilization): ويقيس هذا المؤشر نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقد من الأصول، وهو يدل على الاستغلال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول، ويقاس بالعلاقة التالية³⁴:

$$\text{منفعة الأصول (AU)} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

ويتحدد العائد على الأصول من خلال المؤشرين السابقين بالعلاقة التالية³⁵:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \text{هامش الربح (PM)} \times \text{منفعة الأصول (AU)}$$

II- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE-Return On Equity):

يقيس هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق أرباح من أموال الملاك، أو يشير إلى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله والتي تسمى أيضا بحقوق الملكية³⁶.
ويحسب مؤشر العائد على حقوق الملكية وفق المعادلة التالية³⁷:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

³⁰ - مأمون حمدان و بسام الحسين ، مرجع سابق، ص82.

³¹ - فروع حدة وآخرون، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد، العدد، 2018، ص524.

³² - حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية -تحليل العائد والمخاطرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001، ص84.

³³ - المرجع السابق، نفس الصفحة.

³⁴ - بوترة رجا، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة أم البوقي-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016/2015، ص26.

³⁵ - حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية -تحليل العائد والمخاطرة-، مرجع سابق، ص84.

³⁶ - رفاة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية -حالة بنك سوسيبتي جنرال الجزائر للفترة (2004-2014)-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص7.

³⁷ - مزيق رامي أكرم ، مرجع سابق، ص55.

ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بمعدل العائد على الأصول (ROA) من خلال مضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يعرف بالرافعة المالية، والذي يقوم بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية³⁸، ويقاس مضاعف حقوق الملكية بالعلاقة التالية³⁹:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية (EM)} = \text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

حيث أن⁴⁰:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{معدل العائد على الأصول (ROA)} \times \text{مضاعف حق الملكية (EM)}$$

المطلب الثالث: النظريات التقليدية المفسرة لتأثير هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية

التصور السائد عن الأداء الإيجابي في الصناعة البنكية يكون وفقاً لمعيارين، أولهما: وفق تركز عدد محدود من البنوك (احتكار القلة) أدى إلى تحالفات وهيمنة في الصناعة البنكية، وفرض أسعار غير تنافسية أدت إلى تحقيق مستويات أداء عالية، وثانيهما: وفق كفاءة البنوك، عبر تخفيض مستويات عدم الكفاءة في التكلفة والربح، وتحقيق التمايز (تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح)، وتنوع الخدمات والعمليات البنكية، وهو ما يؤدي بالبنوك إلى الحصول على حصة سوقية تساهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة⁴¹، وتعتبر فرضية هيكل - سلوك - أداء (SCP)، ونظرية الكفاءة التقليدية (MS) من أكثر الطرق شيوعاً في اختبار أثر هيكل السوق المصرفية في عوائد البنوك، وفيما يلي بيان لهما:

الفرع الأول: نموذج هيكل - سلوك - أداء (SCP – Structure-Conduct-Performance)

نشر هذا النموذج لأول مرة من قبل الاقتصاديين إدوارد تشامبرلين (Edward Chamberlin) وجوان روبنسون (Joan Robinson) في عام 1933⁴²، وتم تطويره في عام 1959 بواسطة جو باين جونيور (Joe S. Bain Jr.)⁴³، وهو نموذج في اقتصاديات التنظيم الصناعي (Organisati Industrielle)، يعتمد في تحليله على وجود علاقة بين أداء المؤسسات وهيكل السوق⁴⁴.

³⁸ - حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة-، مرجع سابق، ص 82.

³⁹ - بوترة رجاء، مرجع سابق، ص 25.

⁴⁰ - حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة-، مرجع سابق، ص 82.

⁴¹ - الكور عز الدين مصطفى والفيومي نضال أحمد، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية الأردنية -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، المجلد 03، العدد 03، 2007، ص 245.

⁴² - Wikipedia (The free encyclopedia), Structure-conduct-performance paradigm, https://en.wikipedia.org/wiki/Structure-conduct-performance_paradigm, 22/04/2019.

⁴³ - Policonomics (Economics made simple), Structure, conduct, performance paradigm, <https://policonomics.com/structure-conduct-performance-paradigm/>, 22/04/2019.

⁴⁴ - بن الطاهر علي، مرجع سابق، ص 15.

I- تعريف نموذج هيكل - سلوك - أداء (SCP):

يعد هذا النموذج من أهم النظريات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد درجة التنافس في السوق البنكي، وتم تطبيق نموذج SCP بشكل واسع خلال الفترة (1970 - 1980) على مستوى الصناعة المصرفية، فهذا النموذج يسمح بتفسير التأثيرات المتوقعة من وجود بعض الخصائص للسوق (تمركز العرض، الحواجز التنظيمية للدخول، إلخ) على المنافسة في الصناعة المصرفية، وأشار Bain إلى فرضية SCP بالقول أن الأسواق الأكثر تركزا بسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية تؤدي إلى وضع أسعار غير ملائمة للمستهلكين تسهم في تحقيق أرباح عالية، ويتكون مصطلح SCP من ثلاثة أجزاء هي⁴⁵:

1- الهيكل (Structure): ويشير إلى خصائص هيكل السوق المصرفي من حيث عدد البنوك، ونسبة تركزها، وحجم مساهمتها في السوق.

2- السلوك (Conduct): وهو يشير إلى سلوك البنك، وهو ما يتوقف على الخصائص الاقتصادية، وإدارة البنك للتكاليف، والمفاضلة بين العوائد والمخاطر، وكفاءة الحجم، وكفاءة الديون والالتزامات.

3- الأداء (Performance): وهو يشير إلى مستوى الأداء الذي يتأثر بكل هيكل السوق المصرفي وكفاءة الإدارة، وهنا لا بد من مقارنة تكاليف وأرباح البنك بالتكاليف والأرباح الحدية.

II- العلاقة بين تركيز السوق وربحية البنك وفق نموذج هيكل - سلوك - أداء (SCP):

إن تركيز البنوك وغيرها من معوقات المنافسة يوجد بيئة تؤثر في سلوك البنوك وأدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع وينتج منها خسارة اجتماعية مقترنة بسوء تسعير الخدمات البنكية، ناتجة عن ممارسة البنوك لقوتها السوقية، التي تنشأ من زيادة مستويات التركيز وفقا لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء⁴⁶، وبشكل عام وضمن علاقات محددة يمكن تلخيص الافتراضات والمفاهيم المتعلقة بسلوك الأداء وعلاقته مع قوة السوق في ما يلي⁴⁷:

$$\frac{\partial \pi}{\partial \text{Conc}} > 0 \quad ; \quad \frac{\partial \pi}{\partial \text{MS}} = 0$$

حيث أن:

π : ربحية البنك

Conc: تركيز السوق

MS: الحصة السوقية

⁴⁵ - غلام محمد موسى حمدان و آخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت - دراسة مقارنة-، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 40، العدد 152، 2014، ص334.

⁴⁶ - الكور عز الدين مصطفى، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك الأردنية، مجلة دراسات (العلوم الإدارية)، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 38، العدد 02، 2011، ص400.

⁴⁷ - غلام محمد موسى حمدان و آخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص119.

أي أن أرباح البنوك المتحققة هي نتيجة لتكاثف البنوك معاً واحتكارها للسوق المصرفية، بحيث تضع أسعاراً عالية للفوائد على القروض وأسعاراً منخفضة للفوائد على الإيداعات، مما يحقق لها وفورات كبيرة في الأرباح، فمنظمات الصناعة المركزة تتحالف فيما بينها، بشكل يجنبها المنافسة الهدامة للأسعار، ويحقق لها عوائد مرتفعة⁴⁸.

الفرع الثاني: فرضية الكفاءة التقليدية (MS)

قدمت هذه الفرضية من قبل ديمسيتز (Demsetz 1973) و (Pletzman 1977)، وهي تفترض أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل السوق يترتب عليها عدم مساواة في الحصص السوقية إذ أن المستويات الأعلى من الكفاءة ترتبط بحصص سوقية أكبر لعدد محدود من البنوك، وهو ما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الأداء، ومن ثم علاقة موجبة بين الحصة السوقية والربح، ووفق هذه الفرضية فإن المؤسسات ذات الكفاءة الإنتاجية والإدارية العالية تتمكن من كسب حصص سوقية تقود إلى تحقيق هذه المؤسسات أرباحاً فوق عادية ليس نتيجة لتأمرها في تحديد الأسعار، وإنما نتيجة لكفاءتها الإنتاجية والإدارية، إضافة إلى قدرتها التشغيلية العالية التي يترتب عليها خفض متوسط التكاليف يؤدي بالتالي إلى أرباح فوق عادية⁴⁹.

I- مفهوم الحصة السوقية (MS - MarketShare):

تعتبر الحصة السوقية أداة تقيس التميز بين جميع الوحدات الاقتصادية سواء الراجحة منها والخاسرة، واستناداً على ذلك فإن الشركات في مختلف قطاعاتها تسعى ضمن بيئة تنافسية حادة لاقتناص الفرص والحصول على أكبر قدر ممكن من العملاء⁵⁰.

1- تعريف الحصة السوقية⁵¹:

يمكن تعريف الحصة السوقية على أنها مقياس يميز بين الربح والخاسر في السوق ويتمثل بنصيب المنشأة من المبيعات في السوق بالمقارنة مع المنشآت الأخرى ذات الهدف المشابه. وعليه فالحصة السوقية للبنك تعرف بأنها نسبة أصول أو ودائع أو تسهيلات البنك خلال سنة معينة إلى مجموع أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع المصارف، خلال السنة نفسها. كما تعرف الحصة السوقية للبنك بأنها نسبة مئوية من استحواذ البنك على حصة معينة من الأسواق العاملة فيها، وبأقل التكاليف الممكنة والمخاطر لما لهذه النسبة من أهمية قصوى في تحقيق عنصر الربحية من خلال احتساب الودائع مقابل التسهيلات.

⁴⁸ - غلام محمد موسى حمدان و آخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت - دراسة مقارنة-، مرجع سبق ذكره، 2014، ص334-335.

⁴⁹ - راهي محمد أبو وادي، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 13، العدد، 02، 2017، ص183.

⁵⁰ - ابتسام السيد شهاب الدين، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية - دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2010 إلى 2014-، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016، ص21.

⁵¹ - المرجع السابق، ص22-24.

2- طرق قياس الحصة السوقية:

أورد العديد من الباحثين طرقاً خاصة في قياس الحصة السوقية للمنشآت حيث يعد المؤشر التالي أحد الطرق الأكثر شيوعاً لتحليل الوضع التنافسي لخدمة أو منتج معين لمنشأة محددة في السوق ويتم قياس هذه الحصة من خلال العلاقة الآتية⁵²:

$$\text{الحصة السوقية} = \text{مبيعات المنتج أو العلامة أو الخدمة} / \text{المبيعات الإجمالية}$$

وبناء على هذه العلاقة واستناداً لتعريف الحصة السوقية للبنك السابق الذكر فالحصة السوقية من الأصول للبنك تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الحصة السوقية من الأصول للبنك} = \text{أصول البنك} / \text{إجمالي أصول البنوك العاملة في السوق}$$

وفيما يخص الحصة السوقية من الودائع للبنك فتحسب بالعلاقة⁵³:

$$\text{الحصة السوقية من الودائع للبنك} = \text{ودائع البنك} / \text{إجمالي ودائع البنوك العاملة في السوق}$$

أما الحصة السوقية من التسهيلات (القروض) للبنك فتحسب من خلال العلاقة⁵⁴:

$$\text{الحصة السوقية من التسهيلات للبنك} = \text{تسهيلات البنك} / \text{إجمالي تسهيلات البنوك العاملة في السوق}$$

II- العلاقة بين الحصة السوقية وربحية البنك وفق فرضية الكفاءة التقليدية (MS):

وتقترح هذه الفرضية أن الشركات الأكثر كفاءة يزداد حجمها وحصتها السوقية، ومن ثم تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من البنوك، ويمكن توضيح فرضية MS بالعلاقة التالية⁵⁵:

$$\frac{\partial \pi}{\partial \text{Conc}} = 0 \quad ; \quad \frac{\partial \pi}{\partial \text{MS}} > 0$$

أي أن أكثر المنظمات كفاءة تحصل على ربحية أعلى، فالاختلاف في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق يترتب عليه عدم مساواة في الحصة السوقية، أي أن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة ينتج منه حصص أكبر في السوق لعدد محدود من البنوك، تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح، وهذا على عكس فرضية SCP التي تفترض أن الاحتكار في الصناعة المصرفية يسهم في تحقيق أرباح مرتفعت للشركات المحتكرة⁵⁶.

⁵² - تاوي عبد العليم، دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر-الفترة من 2000 إلى 2005-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص 08.

⁵³ - علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مرجع سابق، ص 126.

⁵⁴ - ابتسام السيد شهاب الدين، مرجع سابق، ص 25.

⁵⁵ - علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مرجع سابق، ص 119.

⁵⁶ - المرجع السابق، ص 120.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مذكرتنا ومحاولة التعرف عن موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

عرض الدراسات السابق سوف يكون ما بين دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية بغية أخذ فكرة تساعد على رسم صورة لمسارنا في الدراسة.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنتطرق في هذا الفرع إلى بعض الدراسات السابقة المنشورة باللغة العربية والتي تناولت الموضوع في الجزائر وفي دول عربية مختلفة.

1- دراسة الكور عز الدين مصطفى بعنوان أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك الأردنية، 2011⁵⁷:
هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التركيز من الأصول وفقاً لنموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP) والحصة السوقية وفقاً لفرضية الكفاءة التقليدية في أداء البنوك التجارية الأردنية مقاساً بمعدل العائد على الأصول (ROA)، حيث أجريت الدراسة على 14 بنكاً تجارياً خلال الفترة من 1993 إلى 2006، واختبرت فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار المجمع، ولم تستطع نتائج الدراسة إثبات أي أثر للمتغيرين في أداء البنوك التجارية الأردنية، مما قاد الباحث إلى الاعتقاد بوجود تأثير لعوامل أخرى في تركيز البنوك التجارية الأردنية كالعوامل السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى ميزة الدخول المبكر إلى السوق التي أسهمت في حصول عدد قليل من البنوك على حصص سوقية مرتفعة، لكن نتيجة التشريعات والقوانين التي عملت على تعزيز المنافسة في السوق المصرفي الأردني لم يكن هناك تحالفات بين البنوك الأكثر تركيزاً.

2- دراسة علام محمد حمدان و آخرون بعنوان هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، 2013⁵⁸:

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك الأردنية والفلسطينية من خلال عينة شملت جميع البنوك المحلية العاملة في البلدين والتي عددها 22 بنكاً خلال الفترة من 2005 إلى 2010، واشتملت الدراسة فرضيات قوة السوق، هيكل-سلوك-أداء (SCP) والكفاءة التقليدية، حيث تم اختبار الفرضيات من خلال اختبار العلاقة بين مقياس ربحية البنوك ومقاييس كل من مقياس التركيز والحصة السوقية

⁵⁷ - الكور عز الدين مصطفى، مرجع سابق، ص 399.

⁵⁸ - علام محمد موسى حمدان و آخرون، هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مرجع سابق، ص 116.

باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وبينت نتائج الدراسة دعماً لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) كفرضية مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية في البنوك الفلسطينية، في حين رفضت الدراسة فرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) وفرضية الكفاءة التقليدية معاً كفرضيات مفسرة للعلاقة بين هيكل السوق والربحية في البنوك الأردنية.

3- دراسة علام محمد حمدان و آخرون بعنوان هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت - دراسة مقارنة-، 2014⁵⁹:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وربحية البنوك في كل من البحرين والكويت من خلال دراسة مقارنة شملت عينة تتكون من 22 مصرفاً من البنوك المحلية في البلدين خلال الفترة من 2005 إلى 2010، ولقد اختبرت الدراسة فرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) وفرضية الكفاءة التقليدية باستخدام الانحدار الخطي، حيث تم اختبار العلاقة بين مقياس ربحية البنوك وكل من مقياس التركيز ومقياس الحصة السوقية، ولقد خلصت نتائج الدراسة إلى دعم التركيز وفقاً لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) كمفسر للعلاقة بين هيكل السوق المصرفية وربحية البنوك البحرينية، أما فيما يخص البنوك الكويتية فلم تدعم الدراسة لا فرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) ولا فرضية الكفاءة التقليدية في تفسير العلاقة بين هيكل السوق المصرفية وربحية البنوك الكويتية.

4- دراسة بوسنة محمد رضا بعنوان تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء - دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر-، 2015/2014⁶⁰:

الهدف من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2014 حيث تم هذا التحليل من خلال الاعتماد على نموذج Berger، وتم اختبار أربع فرضيات أساسية خاصة بهذا النموذج هي: فرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP)، فرضية القوة السوقية (RMP)، فرضية هيكل الكفاءة X (ESX) وفرضية هيكل كفاءة الحجم (ESS)، وتم تقدير النموذج باستخدام نموذج المعدلات الآنية من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، وتوصلت الدراسة إلى دعم فرضية واحدة من الفرضيات السابقة وهي فرضية القوة السوقية (RMP)، حيث خلصت النتائج إلى وجود أثر للحصة السوقية للبنوك على معدلات العائد لها، وبالتالي فإن العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء في الصناعة المصرفية في الجزائر هي علاقة مباشرة تتم عبر تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء بها.

⁵⁹-علام محمد موسى حمدان و آخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت - دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص329-330.

⁶⁰ - بوسنة محمد رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء - دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص6.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

في هذا الفرع نحاول استعراض دراسات سابقة تناولت الموضوع بلغة أجنبية.

1-دراسة Solomon W. Giorgis Sahile وآخرون بعنوان فرضية هيكل السوق-الأداء في الصناعة المصرفية الكينية، 2015⁶¹:

(Market structure-performance hypothesis in Kenyan banking industry)

الغرض من هذه الدراسة هو اختبار فرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) في الصناعة المصرفية الكينية على وجه التحديد، وشملت الدراسة 44 مصرفاً تجارياً يعمل في كينيا خلال الفترة من 2000 إلى 2009، وفي إطار الدراسة تم اختبار هيكل-سلوك-أداء (SCP) وفعالية السوق (الكفاءة التقليدية) لتحديد كيفية تأثير تركيز السوق والكفاءة على أداء البنوك التجارية، واستخدم الباحث في دراسته نماذج Panal باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، ولقد خلصت الدراسة في نتائجها إلى تأكيد فرضية كفاءة السوق ودعم الرأي القائل بأن البنوك الفعالة تزيد من ربحيتها ورفض لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) في الصناعة المصرفية الكينية.

2-دراسة Kristina kocisova بعنوان هيكل السوق وأداء القطاع المصرفي، 2016⁶²:

(sector performance Market structure and banking)

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العلاقات بين الهيكل والأداء في السوق المصرفية الأمريكية خلال الفترة من 1966 إلى 2013 وتأثير ذلك على التنافسية ما بين البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وشملت الدراسة تحليل العلاقة بين الأداء و التركيز كمفسر لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP)، وتحليل العلاقة بين الكفاءة والحصة السوقية كمفسر لفرضية هيكل الكفاءة (ES) باستخدام اختبار الانحدار لبيانات الدراسة، وأبرزت نتائج الدراسة وجود فرضية هيكل-السلوك-الأداء (SCP) وفرضية هيكل الكفاءة (ES)، وقدرت العلاقات الإيجابية بين مؤشرات الأداء المختارة والتركيز المطلق وكذلك بين الكفاءة والحصة السوقية في القطاع المصرفي.

⁶¹ - Solomon W. GiorgisSahile and others, **Market structure-performance hypothesis in Kenyan banking industry**, International Journal of EmergingMarkets, Emerald Publishing, Bingley England, Volume 10, Issue 04, 2015, p697-702.

⁶² - Kristina Kocisova, **Market structure and bankingsector performance**, Journal of AppliedEconomic Sciences, ASERS Publishing, Bulgaria, Volume 11, Issue 42, 2016, p708.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

للدراصة الحالية أوجه اختلاف وتشابه مع الدراصة السابقة التي تم عرضها في المطلب السابق يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه الاختلاف

تختلف الدراصة الحالية عن الدراسات السابقة في حجم العينة وفترة الدراصة، حيث تعد العينة الأقل حجماً والفترة الأقصر زمناً والأحدث، وكذلك اعتماد مؤشر الربحية العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع وهامش الربح PM كمتغير ضابط في النموذج القياسي للدراصة الذي اعتمدنا في بنائه على نماذج بيانات Panal بخلاف بعض الدراسات التي اعتمدت على نموذج Berger، إلى جانب تعذر إدراج متغير الحجم المعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في النموذج لارتباطه شبه التام مع الحصة السوقية المقاسة بناءً على الودائع وليس القروض كما جاء في دراسة بوسنة الذي اعتمد كذلك على القروض في قياس التركيز وليس الأصول، إضافة إلى ذلك الدراصة الحالية تتميز عن دراسات كل من الكور وبوسنة وSolomon وآخرون وKristina في عدم اعتماد أي فرضية أو مؤشر للكفاءة واقتصارها على الفرضيات التقليدية المفسرة للظاهرة المدروسة، أما فيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها فكانت مختلفة عن نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة علام وآخرون (2013) في شقها المتعلق بالسوق المصرفية الفلسطينية ودراسة Solomon وآخرون فيما تعلق بتأثير حصة السوقية على الربحية، وكذلك دراسة Kristina في جميع نتائجها.

الفرع الثاني: أوجه التشابه

تشابه الدراصة الحالية الدراسات السابقة من حيث الهدف، وإدراجها لمؤشر الربحية العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع، وكذلك استخدام مؤشر التركيز كمتغير مستقل مفسر لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP) ومؤشر الحصة السوقية كمتغير مستقل مفسر لفرضية الكفاءة التقليدية، بالإضافة إلى التشابه مع بعض الدراسات في العنوان وبعض المتغيرات الضابطة مثل نسبة القروض إلى الأصول ونسبة ححق الملكية إلى الأصول والحجم، إلى جانب الاعتماد على نماذج بيانات Panal باستخدام الانحدار الخطي المتعدد كالدراصة القياسية كدراسة Solomon وآخرون، أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها فهي تشابه مع دراسة بوسنة في جميع النتائج، ومع بعض الدراسات مثل: دراسة الكور في السوق الأردنية، دراسة علام وآخرون (2013) بالنسبة للسوق الأردنية، دراسة علام وآخرون (2014) بالنسبة للسوق الكويتية ودراسة Solomon وآخرون في السوق الكينية فيما تعلق بأثر التركيز على الربحية.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجوانب النظرية للموضوع محاولين الإلمام بها من خلال التطرق إلى هيكل السوق كتوزيع للمؤسسات في الصناعة أو الاقتصاد عوامل التركيز ومعوقات الدخول المؤثرة عليه، إلى جانب أممات هيكل السوق وفق درجة المنافسة السائدة فيه، والتطرق إلى الربحية في البنوك التجارية بصفتها أولى وأهم الأهداف التي يصبو البنك إلى تحقيقها مستعرضين أهم والعوامل المؤثرة عليها ما بين خارجية وداخلية وأهم مؤشرين لقياسها العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، وكذلك توضيح العلاقة بين هيكل السوق والربحية في لبنوك التجارية وفق كل من نموذج SCP المفسر من خلال التركيز وفرضية الكفاءة التقليدية المفسرة من خلال الحصة السوقية، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة وتحديد موقع الدراسة الحالية منها بإبراز أوجه التشابه والاختلاف.

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية
حول أثر هيكل السوق على ربحية
البنوك التجارية

تمهيد:

من خلال الفصل الثاني سوف نتطرق للدراسة التطبيقية للموضوع من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وقياسها، بالإضافة إلى الطريقة الأدوات المستخدمة في الدراسة، وصولاً إلى عرض وتحليل وتفسير ومناقشة النتائج بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، مقسمين لذلك الفصل إلى مبحثين وفق ما يلي:

- المبحث الأول: الطريقة الأدوات المستخدمة
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

قبل الشروع في الدراسة القياسية سنحاول في هذا المبحث عرض كل من مجتمع الدراسة والعينة المختارة منه، متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: المجتمع والعينة ومتغيرات الدراسة

يتضمن هذا المطلب تقديم لمجتمع وعينة الدراسة، إلى جانب ذلك متغيرات الدراسة وكيفية قياسها ومصادر الحصول عليها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع دراستنا هذه يتمثل في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وتكونت العينة المختارة من عشرة (10) بنوك، ثلاثة (03) منها عمومية وسبعة (07) خاصة، ولقد اختيرت عينة الدراسة بناء على توافر جميع المعلومات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة للفترة 2012-2016، وتم استثناء باقي البنوك لتجارية لعدم توفر جميع المعلومات اللازمة لنفس الفترة، والبنوك الممثلة لعينة الدراسة هي كالآتي:

I- البنوك العمومية:

- البنك الوطني الجزائري (BNA).
- البنك الخارجي الجزائري (BEA).
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

II- البنوك الخاصة:

- سوسيتي جنرال الجزائر (SGA).
- المؤسسة المصرفية العربية- الجزائر (ABC).
- بنك الخليج الجزائر (AGB).
- بي ان بي باريباس الجزائر (BNP).
- بنك تراست الجزائر (TBA).
- بنك البركة الجزائري (ALBARAKA) (بنك إسلامي).
- مصرف السلام الجزائر (AL SALAM) (بنك إسلامي).

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

للدراسة متغيرات تابعة ومستقلة وأخرى ضابطة هي كالأتي:

I- المتغيرات التابعة:

تتمثل المتغيرات التابعة في مؤشرا للربحية هما:

1- العائد على الأصول (ROA): ويتم قياس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي أصول كل بنك بناء على القوائم المالية السنوية للبنوك، ويقاس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق عائدات من مختلف المصادر التمويلية⁶³.

2- العائد على حقوق الملكية (ROE): ويتم قياس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية لكل بنك، وذلك اعتمادا على القوائم المالية السنوية للبنوك، ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح⁶⁴.

II- المتغيرات المستقلة:

تم الاعتماد في الدراسة على متغيرين اثنين أساسيين يفسران طبيعة هيكل السوق ومدى تأثيره على الربحية.

1- تركيز السوق من الأصول (HHI): يتم في هذه الدراسة استخدام مؤشر HHI لقياس تركيز السوق من الأصول، والذي يساوي إلى مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لكل البنوك، والحصة السوقية من الأصول لكل بنك تحسب بقسمة إجمالي أصول كل بنك على إجمالي أصول القطاع المصرفي في الجزائر في السنة الواحدة، حيث يتم الحصول على إجمالي أصول كل بنك اعتمادا على القوائم المالية السنوية للبنوك، أما إجمالي أصول القطاع المصرفي في الجزائر فالحصول عليه كان اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

واختيارنا لمؤشر HHI لقياس تركيز السوق من الأصول جاء استنادا لما أشارت العديد من الدراسات ومن بينها دراسة الكور سنة 2011 إلى أنه من الأفضل الاعتماد على مقياس التركيز من الأصول لأنه يتوافق مع نموذج SCP شكل أكبر من التركيز من الودائع التي يلتقطها متغير الحصة السوقية، كما أشارت الدراسات إلى أن مقياس HHI يلتقط فكرة SCP بشكل أفضل من مقياس التركيز CR_n الذي يعتبر أفضل من الأول في تجسيد فكرة قوة السوق⁶⁵.

2- الحصة السوقية من الودائع (MS): تعبر عن الحصة السوقية من الودائع لكل بنك، وتحسب من خلال قسمة ودائع كل بنك على إجمالي ودائع القطاع المصرفي الجزائري، ويتم الحصول على إجمالي ودائع كل بنك من

⁶³ - الكور عز الدين مصطفى، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك الأردنية، مرجع سابق، ص403.

⁶⁴ - فروحات حدة وآخرون، مرجع سابق، ص524.

⁶⁵ - علاء محمد حمدان و آخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت - دراسة مقارنة-، مرجع سابق، 2014، ص348.

خلال القوائم المالية السنوية للبنوك، بينما يتم الحصول على إجمالي ودائع القطاع المصرفي الجزائري من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر.

III- المتغيرات الضابطة:

أضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة إلى نموذج الدراسة، وهي مجموعة من محددات لها تأثير على ربحية البنوك، وهذه المتغيرات هي:

1- نسبة القروض إلى الأصول (LR): يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي القروض للبنك على إجمالي أصوله اعتماداً على القوائم المالية السنوية للبنوك، ويستخدم هذا المتغير لقياس مخاطر السيولة (LR - Liquidity Risk).

2- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول (CR): تقاس بقسمة حقوق الملكية للبنك على إجمالي أصوله اعتماداً على القوائم المالية السنوية للبنوك، ويستخدم هذا المتغير لقياس مخاطر رأس المال (CR - Capital Risk).

3- هامش الربح (PM - Profit Margin): تقاس من خلال قسمة الدخل الصافي للبنك على إجمالي إيراداته اعتماداً على القوائم المالية السنوية للبنوك، وتشير هذه النسبة إلى الكفاءة في إدارة والتكاليف وتخفيض الضرائب.

4- حجم البنك (SIZE): يقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول اعتماداً على القوائم المالية السنوية للبنوك، ويستخدم للدلالة على مدى تحقيق البنك لوفورات ناجمة عن زيادة حجمه.

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة بما يساهم في فهم الدراسة وما تصبو للوصول إليه.

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

جمع البيانات تم من خلال نوعين من المصادر وفق فصلي الدراسة:

I- المصادر الثانوية: تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للدراسة، وتمثلت في الكتب والمقالات المنشورة على صفحات المجلات العلمية، وكذلك المذكرات والرسائل الجامعية غير المنشورة، بالإضافة لبعض المواضيع المنشورة على صفحات الإنترنت.

II- المصادر الأولية: تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للدراسة، حيث تمثلت في القوائم المالية السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة، والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الوصول إلى نتائج تفسر الظاهرة المدروسة تم استخدام بعض البرامج الإحصائية والقياسية المساعدة على معالجة البيانات .

I- طريقة معالجة البيانات:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الأسلوب الكمي أو القياسي، فبغية تحديد قيم المتغيرات ودراستها إحصائياً تم الاعتماد على برنامج Microsoft Office Excel 2007 استناداً لما جاء في القوائم المالية السنوية للبنوك التجارية المشكلة للعينة والتقارير السنوية للبنك المركزي خلال فترة الدراسة، وبغرض معرفة العلاقة بين هيكل السوق والربحية، تم تقدير معالم النموذج باستخدام نماذج Panel لأنه يأخذ في الاعتبار أثر التغيرات الزمنية وأثر التغيرات المقطعية بين الوحدات المقطعية، باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد واعتماداً على البرنامج الإحصائي Eviews9.

وسنعمد في الدراسة القياسية على الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- إختبار كلاين (Klein) للكشف عن التعدد الخطي بين المتغيرات المفسرة.
- 2- إختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاث حسب منهجية بيانات بانل (Panel Data) نموذج الانحدار التجميعي (PRM – Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM - Fixed Effects Model) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM - Random Effects Model).
- 3- إختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (إحصائية ستودنت) لمعرفة المعنوية الإحصائية الجزئية (وجود دلالة إحصائية من عدمها) بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- 4- إختبار جودة التوفيق (معامل التحديد - R-squared) لمعرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

5- إختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر - F-statistic) لمعرفة المعنوية الإحصائية لنموذج ككل.

6- إختبارات المشاكل القياسية المتمثلة في:

- إختبار الارتباط الآني بين البواقي (Cross-Section Dependence).

- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (إحصائية Jarque-Bera).

- إختبار ثبات تباين الأخطاء (بواقي التقدير) (إحصائية Levene).

II- نماذج الدراسة القياسية: بناءً على فرضيات الدراسة واعتماداً على نماذج بيانات Panal باستخدام

الانحدار الخطي المتعدد تم وضع النموذج القياسي التالي لتقديره:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{i,k} + \epsilon_{i,t}$$

حيث:

$\pi_{i,t}$: ربحية البنك (i) في السنة (t).

β_0 : قيمة الثابت.

$\beta_{1,2,k}$: الميل (Slope) لمتغيرات هيكل السوق والمتغيرات الضابطة.

$HHI_{i,t}$: تركيز السوق من الأصول في السنة (t).

$MS_{i,t}$: الحصة السوقية من الودائع للبنك (i) في السنة (t).

$Z_{i,k}$: سلسلة من المتغيرات الضابطة ذات الصلة بخصائص البنك.

$\epsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ولأن دراستنا تشتمل على مؤشرين للربحية هما العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية

ROE تم وضع نموذجين إثنين وفق كل متغير:

1- نموذج العائد على الأصول (ROA): ويأخذ الصيغة التالية:

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{i,k} + \epsilon_{i,t}$$

حيث $ROA_{i,t}$ هو العائد على الأصول للبنك (i) في السنة (t).

2- نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE): هذا النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$ROE_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 HHI_{i,t} + \beta_2 MS_{i,t} + \sum_{k=1}^n \beta_k Z_{i,k} + \epsilon_{i,t}$$

حيث $ROE_{i,t}$ هو العائد على الأصول للبنك (i) في السنة (t).

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض، تحليل، تفسير ومناقشة نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

بعد القيام بتجميع وتلخيص المعلومات، سيتم فيما يلي عرض النتائج التي تم التوصل إليها.

الفرع الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

التعليق على نتائج الدراسة الإحصائية من خلال متوسطات المتغيرات والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي

ومن خلال الملحق رقم (1):

الجدول رقم (1-2): قيم متوسطات متغيرات الدراسة

MS	HHI	ROE	ROA	
0.2108	0.1052	0.1754	0.0121	BNA
0.2350	0.1052	0.1743	0.0126	BEA
0.1281	0.1052	0.1181	0.0054	BADR
0.0227	0.1052	0.2153	0.0203	SGA
0.0042	0.1052	0.1187	0.0247	ABC
0.0140	0.1052	0.3606	0.0263	AGB
0.0225	0.1052	0.3660	0.0170	BNP
0.0027	0.1052	0.0816	0.0315	TBA
0.0164	0.1052	0.2654	0.0241	EL BARAKA
0.0029	0.1052	0.0952	0.0264	AL SALAM
0.0659	0.1052	0.1971	0.0200	المتوسط
0.0908	0.0000	0.1040	0.0081	الإنحراف المعياري
1.3767	0.0000	0.5278	0.4049	معامل الاختلاف
0.0027	0.1052	0.0816	0.0054	أدنى قيمة
0.2350	0.1052	0.3660	0.0315	أعلى قيمة

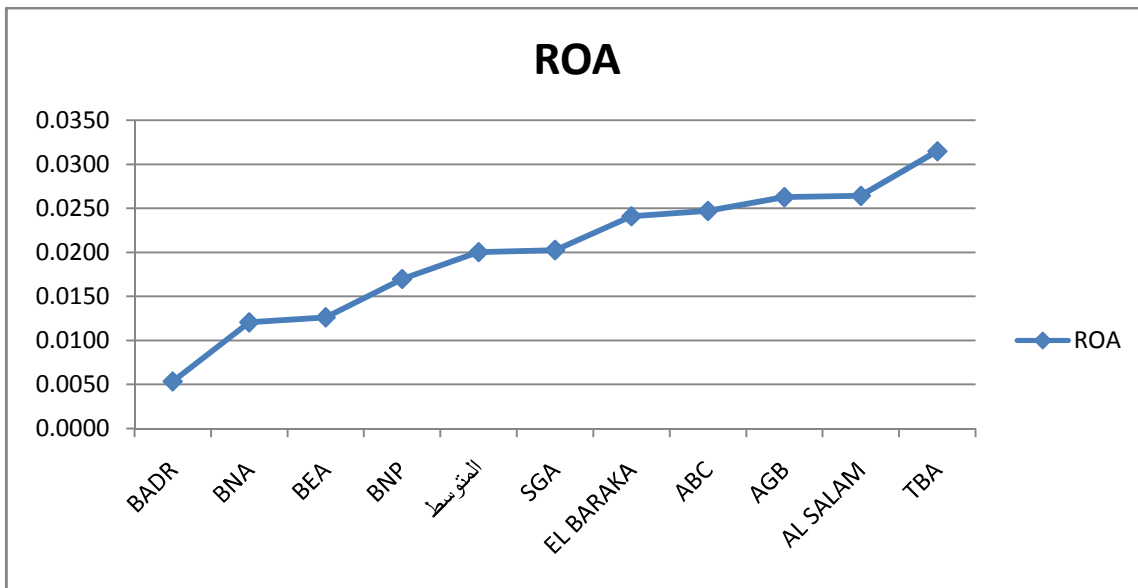
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الملحق رقم (1).

I- الدراسة الإحصائية الوصفية لمؤشرات الربحية (المتغيرات التابعة):

1- دراسة البيانات المتغيرة للعائد على الأصول ROA:

تبين من خلال بيانات الجدول رقم (1-2) أن أدنى متوسط للمتغير ROA يقدر بـ 0.0054 لبنك BADR، وأعلى متوسط قدر بـ 0.0315 لبنك TBA بمتوسط حسابي يقدر بـ 0.0200 وانحراف معياري قدر بـ 0.0081 أي بمعامل اختلاف قدره 0.4049، وبالنظر إلى الشكل رقم (1-2) نلاحظ أن هناك أربع بنوك مؤسراتها كانت أقل من المتوسط وهي BADR و BNA و BEA و BNP، بينما حقق بنك TBA أعلى متوسط يفوق المتوسط العام مع بنوك AL SALAM و AGB و ABC و EL BARAKA و SGA.

الشكل رقم (1-2): قيم متوسطات العائد على الأصول ROA

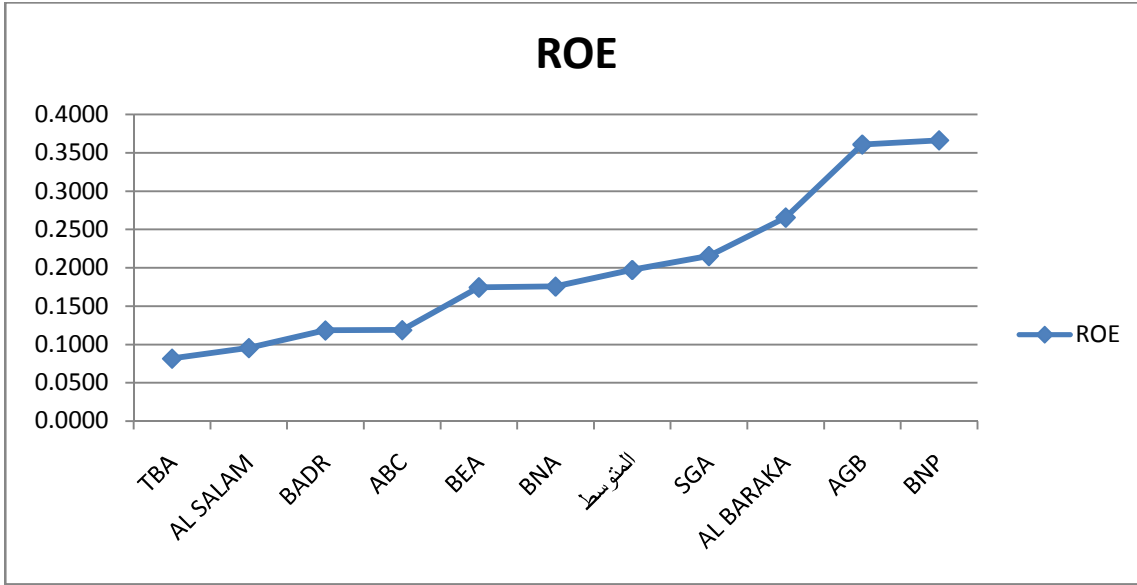


المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (1-2).

2- دراسة البيانات المتغيرة للعائد على حقوق الملكية ROE:

تبين من خلال بيانات الجدول رقم (1-2) أن أدنى متوسط للمتغير ROE يقدر بـ 0.0816 لبنك BADR، وأعلى متوسط قدر بـ 0.3660 لبنك BNP بمتوسط حسابي يقدر بـ 0.1971 وانحراف معياري قدر بـ 0.1040 أي بمعامل اختلاف قدره 0,5278، وبالنظر إلى الشكل رقم (2-2) نلاحظ أن هناك ست بنوك كانت أقل من المتوسط وهي BADR و AL SALAM و TBA و BEA و BNA، بينما حقق بنك BNP متوسطا يفوق المتوسط العام مع AGB و EL BARAKA و SGA.

الشكل رقم (2-2): قيم متوسطات العائد على حقوق الملكية ROE



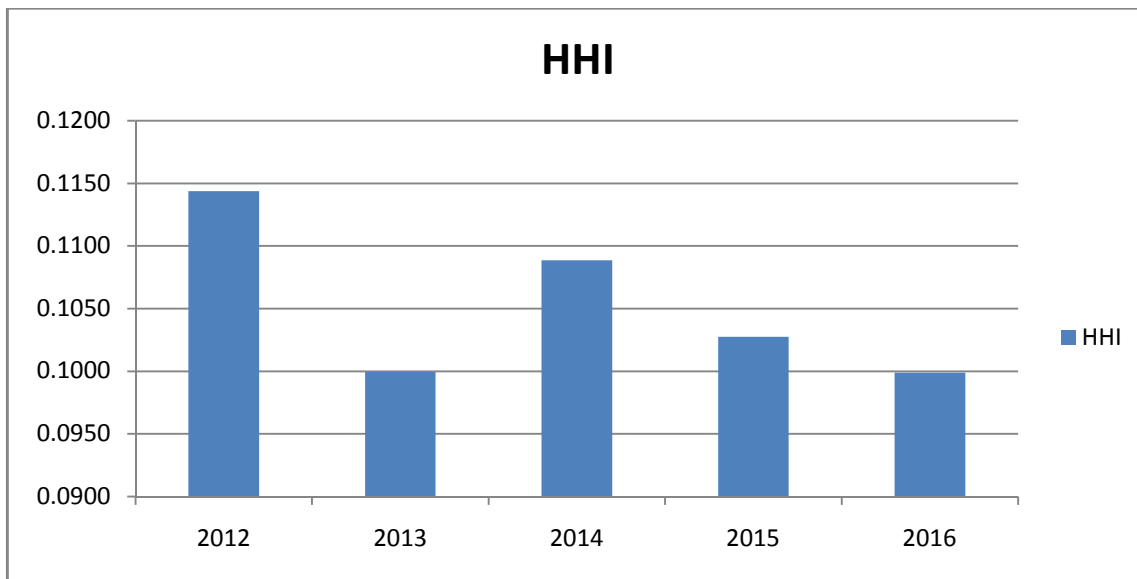
المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (2-1).

II- الدراسة الإحصائية الوصفية لمؤشرات هيكل السوق (المتغيرات المستقلة):

1- دراسة البيانات المتغيرة لتركز السوق من الأصول HHI:

يظهر الملحق رقم (1) أن مؤشر تركيز السوق من الأصول متقلب ما بين انخفاض وارتفاع خلال فترة الدراسة حيث قدرت أعلى قيمة له بـ 0.1144 سنة 2012، لينخفض سنة 2013 إلى 0.0999 ويعاود الارتفاع إلى 0.1088 سنة 2014، لينخفض مجددا سنة 2015 إلى 0.1028، ويواصل الانخفاض سنة 2016 ليبلغ قيمة 0.0999، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): قيم تركيز السوق من الأصول HHI

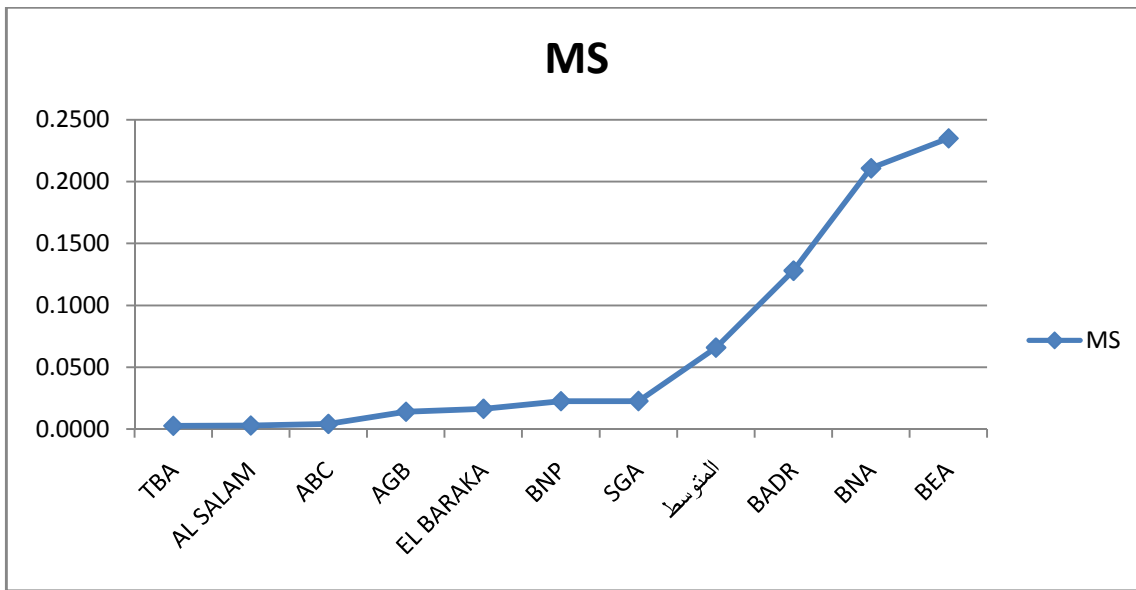


المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الملحق رقم (1).

2- دراسة البيانات المتغيرة للحصة السوقية من الودائع MS:

تبين من خلال بيانات الجدول رقم (2-1) أن أدنى متوسط للمتغير MS من الودائع يقدر بـ 0,0021 لبنك TBA، وأعلى متوسط قدر بـ 0,1943 لبنك BEA بمتوسط حسابي يقدر بـ 0,0542 وانحراف معياري قدر بـ 0,0751 أي بمعامل اختلاف قدره 1,3850، وبالنظر إلى الشكل رقم (2-4) نلاحظ أن هناك سبع بنوك كانت أقل من المتوسط وهي TBA وAL SALAM وABC وAGB و EL وBARAKA وSGA وBNP، بينما حقق بنك BEA متوسطا يفوق المتوسط العام مع BNA وBADR.

الشكل رقم (2-4): قيم متوسطات الحصة السوقية من الودائع MS



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم (2-1).

الفرع الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الربحية ومؤشرات هيكل السوق

I- إختبار كلاين (Klein) للكشف عن التعدد الخطي:

الغرض من هذا الاختبار معرفة إن كان هناك ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المفسرة في الدراسة لتفادي الوقوع في مشكلة التعدد الخطي، ويعتمد هذا الاختبار على عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل بيرسون للارتباط الخطي (Pearson Linear Correlation Coefficient)، حيث أن ارتفاع معامل الارتباط بين متغيرين إلى قيمة تفوق معامل التحديد الخاص بالنموذج ككل تشير إلى تداخل خطي كبير بينهما وبالتالي وجود مشكلة التعدد الخطي.

يظهر لنا من خلال الملحق رقم (3) أن معامل الارتباط بين متغير الحصة السوقية من الودائع (MS) ومتغير الحجم (SIZE) يقدر بـ 0.9208 وهو يقترب من الواحد، وهذا ما قد يسبب مشكلة التعدد الخطي في النموذج، لذلك نستبعد المتغير الضابط الحجم (SIZE) لتفادي الوقوع في المشكلة.

II- دراسة العلاقة بين العائد على الأصول ROA ومؤشرات هيكل السوق:

الجدول رقم (2-2): نتائج تقدير العلاقة بين ROA ومؤشرات هيكل السوق

معنوية المعالم			معنوية المعالم	المتغيرات
REM	FEM	PRM		
-0.013886 (0.2880)	-0.011581 (0.4531)	-0.017817 (0.3016)	β_0 Prob	C
0.155867 (0.1780)	0.074097 (0.5626)	0.174486 (0.1583)	B_1 Prob	HHI
-0.057960 (0.0000)	-0.162730 (0.1058)	-0.057289 (0.0000)	B_2 Prob	MS
0.005115 (0.5514)	0.010014 (0.4090)	0.004221 (0.5697)	B_3 Prob	LR
0.026564 (0.0096)	0.078343 (0.0645)	0.025527 (0.0006)	B_4 Prob	CR
0.039021 (0.0000)	0.047014 (0.0000)	0.035884 (0.0000)	B_5 Prob	PM
0.688677	0.855977	0.781594	R-squared	جودة التوفيق
19.46649 (0.000000)	14.85834 (0.000000)	31.49192 (0.000000)	F-statistic Prob(F-statistic)	جودة النموذج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات 9 Eviews.

1- إختبارات المفاضلة بين النماذج:

لتحديد النموذج الملائم للعلاقة بين العائد على الأصول ROA ومؤشرات هيكل السوق من ضمن النماذج الثلاث حسب منهجية Panal نقوم بالاختبارات التالية:

1-1- إختبار فيشر (FISHER):

يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات الثابتة من جهة أخرى، فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية FISHER أقل من مستوى معنوية 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 بحيث:

H_0 : نقبل نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1 : نقبل نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار FISHER بلغت 0.0680 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، أي النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي.

1-2- إختبار مضاعف لا قرونج (LM – Lagrange Multiplier):

يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Breusch-Pagan وإحصائية Honda أقل من مستوى معنوية 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 بحيث:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (5) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM بلغت 0.4946 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، أي النموذج الملائم هو ونموذج الانحدار التجميعي.

1-3- تقدير النموذج المناسب:

بناء على اختباري المفاضلة بين النماذج FISHER و LM فإن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

الجدول رقم (2-3): نموذج الانحدار التجميعي لـ ROA بدلالة مؤشرات هيكل السوق

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/05/19 Time: 22:37				
Sample: 2012 2016				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations: 50				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.014007	0.013399	-1.045366	0.3016
HHI	0.174486	0.121563	1.435355	0.1583
MS	-0.057289	0.008854	-6.470422	0.0000
LR	0.004221	0.007370	0.572780	0.5697
CR	0.025527	0.006905	3.697144	0.0006
PM	0.035884	0.005862	6.121301	0.0000
R-squared	0.781594	Mean dependent var	0.020020	
Adjusted R-squared	0.756775	S.D. dependent var	0.009480	
S.E. of regression	0.004675	Akaike info criterion	-7.780912	
Sum squared resid	0.000962	Schwarz criterion	-7.551469	
Log likelihood	200.5228	Hannan-Quinn criter.	-7.693539	
F-statistic	31.49192	Durbin-Watson stat	0.935919	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات Eviews 9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01) والملحق رقم (02).

وبناء على الجدول رقم (2-3) على فإن نتيجة تقدير النموذج كما يلي::

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 HHI + \beta_2 MS + \beta_3 LR + \beta_4 CR + \beta_5 PM$$

$$ROA = -0.014007 + 0.174486 HHI - 0.057289 MS + 0.004221 LR \\ + 0.025527 CR + 0.035884 PM$$

2- إختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (إحصائية ستودنت - Student Test):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) أن القيم الاحتمالية للحصة السوقية من الودائع MS (0.0000) و CR (0.0006) و PM (0.0000) هي أقل تماما من مستوى معنوية 0.05، أي أن معاملها المقدرة تختلف معنويا عن الصفر إحصائيا (لها معنوية إحصائية)، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من MS و CR و PM مع العائد على الأصول ROA، بينما القيم الاحتمالية للحد الثابت C (0.3575) وتركز السوق من الأصول HHI (0.0560) و LR (0.5697) كانت أكبر من مستوى معنوية 0.05، مما

يعني أن معاملها المقدرة لا تختلف معنويًا عن الصفر إحصائيًا (ليس لها معنوية إحصائية)، وبالتالي وبالتالي لا وجود لعلاقة ذات دلالة إحصائية لـ C و HHI و LR مع العائد على الأصول ROA.

3- إختبار جودة التوفيق (معامل التحديد - R-squared):

انطلاقًا من نتائج النموذج في الجدول رقم (2-3) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared قد بلغت 0.781594 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 78.16% من التغيرات الكلية للعائد على الأصول ROA، وهي نسبة جيدة، أما النسبة المتبقية 21.84% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

4- إختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر - F-statistic):

من خلال نتائج الجدول رقم (2-3) إحصائية فيشر F-statistic للنموذج تساوي 31.49192 بقيمة احتمالية قدرت بـ 0.000000 وهي أقل تمامًا من مستوى معنوية 0.05 أي أن كل المعالم المقدرة تختلف معنويًا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية معنوية في مجمله عند مستوى معنوية 0.05.

5- دراسة المشاكل القياسية للعلاقة بين ROA ومؤشرات هيكل السوق:

5-1- إختبار الارتباط الآني بين البواقي:

يسمح لنا هذا الاختبار بالحكم على وجود ارتباط آني بين بواقي التقدير بين من عدمه، بما أن هيكلية البيانات تمتاز بأن (N>T) سنعتمد اختبار Pesaran CD والذي يظهر من خلال الملحق رقم (6) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار تقدر بـ 0.5680، وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، وعليه فمشكلة الارتباط الآني بين البواقي غير موجودة.

5-2- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يسمح لنا هذا الاختبار بالحكم على توزيع البواقي إن كان طبيعيًا أم لا، ونلاحظ من خلال الملحق رقم (7) أن إحصائية Jarque-Bera المقدرة بـ 5.235064 تقابلها القيمة الاحتمالية 0.072983 وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي فتوزيع البواقي هو توزيع طبيعي.

5-3- إختبار ثبات تباين الأخطاء (بواقي التقدير):

يسمح لنا هذا الاختبار بالحكم على تباين الأخطاء إن كان ثابتًا أم لا، ومن خلال الملحق رقم (8) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Levene المقدرة بـ 0.0000 هي أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي تباين الأخطاء غير ثابت.

II- دراسة العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ROE ومؤشرات هيكل السوق:

الجدول رقم (2-4): نتائج تقدير العلاقة بين ROE ومؤشرات هيكل السوق

معنوية المعالم			معنوية المعالم	المتغيرات
REM	FEM	PRM		
0.079606 (0.4458)	0.069223 (0.5227)	-0.000314 (0.9986)	β_0 Prob	C
0.651219 (0.0604)	1.337534 (0.1420)	2.034751 (0.2028)	B_1 Prob	HHI
-0.607254 (0.0260)	-0.539973 (0.4282)	-0.717993 (0.0000)	B_2 Prob	MS
-0.064346 (0.1418)	-0.066508 (0.4348)	0.053834 (0.5755)	B_3 Prob	LR
0.686736 (0.0004)	-0.401787 (0.1722)	-0.866444 (0.0000)	B_4 Prob	CR
0.324380 (0.0000)	0.328589 (0.0000)	0.308117 (0.0002)	B_5 Prob	PM
0.546743	0.943330	0.708066	R-squared	جودة التوفيق
10.61504 (0.000001)	41.61489 (0.000000)	21.34376 (0.000000)	F-statistic Prob(F-statistic)	جودة النموذج

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews 9.

1- إختبارات المقاضلة بين النماذج:

لتحديد النموذج الملائم للعلاقة بين العائد على حقوق الملكية ROE ومؤشرات هيكل السوق من ضمن النماذج الثلاث حسب منهجية Panal نقوم بإختبارات التالية:

1-1- إختبار فيشر (FISHER):

يسمح لنا هذا الإختبار كما ذكرنا سابقا بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، ونلاحظ من خلال الملحق رقم (9) أن القيمة الاحتمالية لإختبار FISHER بلغت 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

1-2- إختبار مضاعف لا قرونج (LM – Lagrange Multiplier):

يسمح لنا هذا الاختبار كما ذكرنا سابقا بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، ونلاحظ من خلال الملحق رقم (10) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM بلغت 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي النموذج الملائم هو ونموذج التأثيرات العشوائية.

بما أن النموذج الملائم وفق اختبار FISHER هو نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج الملائم وفق اختبار LM هو نموذج التأثيرات العشوائية نتقل لإختبار هوسمان (HAUSMAN) للمفاضلة بينهما.

1-3- اختبار هوسمان (HAUSMAN):

يسمح لنا هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية من جهة ونموذج التأثيرات الثابتة من جهة أخرى، فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية HAUSMAN أقل من مستوى معنوية 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 بحيث:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (11) أن القيمة الاحتمالية لاختبار HAUSMAN كانت معدومة (0.0000)، كما أن درجات احتمال تباين المتغيرات بين النموذجين كانت غير دالة إحصائيا لأنها أكبر من مستوى معنوية 0.05 وهو ما يفسر بعدم وجود اختلاف بين النموذجين، وعليه نختار نموذج التأثيرات العشوائية.

1-4- تقدير النموذج المناسب:

بناء على اختبار المفاضلة بين النماذج HAUSMAN فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

الجدول رقم (2-5): نموذج التأثيرات العشوائية لـ ROE بدلالة مؤشرات هيكل السوق

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 06/09/19 Time: 02:26				
Sample: 2012 2016				
Periods included: 5				
Cross-sections included: 10				
Total panel (balanced) observations: 50				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.079606	0.103480	0.769288	0.4458
HHI	1.651219	0.856698	1.927423	0.0604
MS	-0.607254	0.263515	-2.304433	0.0260
LR	-0.064346	0.077657	-0.828588	0.4118
CR	-0.686736	0.179284	-3.830439	0.0004
PM	0.324380	0.065018	4.989113	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.068964	0.8418
Idiosyncratic random			0.029902	0.1582
Weighted Statistics				
R-squared	0.546743	Mean dependent var	0.037512	
Adjusted R-squared	0.495237	S.D. dependent var	0.041177	
S.E. of regression	0.029255	Sum squared resid	0.037657	
F-statistic	10.61504	Durbin-Watson stat	1.270849	
Prob(F-statistic)	0.000001			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.669730	Mean dependent var	0.197056	
Sum squared resid	0.182382	Durbin-Watson stat	0.262398	

المصدر: مخرجات Eviews 9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01) والملحق رقم (02).

وبناء على الجدول رقم (2-5) على فإن نتيجة تقدير النموذج كما يلي:

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 HHI + \beta_2 MS + \beta_3 LR + \beta_4 CR + \beta_5 PM$$

$$ROE = 0.079606 + 1.651219 HHI - 0.607254 MS - 0.064346 LR - 0.686736 CR + 0.324380 PM$$

2- إختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (إحصائية ستودنت - Student Test):

نلاحظ من خلال الجدول (2-5) أن القيم الاحتمالية للحصة السوقية من الودائع MS (0.0260) و CR (0.0004) و PM (0.0000) هي أقل تماما من مستوى معنوية 0.05، أي أن معالمها المقدرة تختلف معنويا عن الصفر إحصائيا (لها معنوية إحصائية)، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من MS و CR و PM مع العائد على حقوق الملكية ROE، بينما القيم الاحتمالية للحد الثابت C (0.4458) وتركز السوق من الأصول HHI (0.0604) و LR (0.4118) كانت أكبر من مستوى معنوية 0.05، مما يعني أن معالمها المقدرة لا تختلف معنويا عن الصفر إحصائيا (ليس لها معنوية إحصائية)، وبالتالي لا وجود لعلاقة ذات دلالة إحصائية لـ C و HHI و LR مع العائد على حقوق الملكية ROE.

3- إختبار جودة التوفيق (معامل التحديد - R-squared):

انطلاقا من نتائج النموذج في الجدول رقم (2-13) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-squared قد بلغت 0.546743 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 54.67% من التغيرات الكلية للعائد على حقوق الملكية ROE، وهي نسبة متوسطة، أما النسبة المتبقية 45.33% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

4- إختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر - F-statistic):

من خلال نتائج الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن إحصائية فيشر F-statistic للنموذج تساوي 10.61504 بقيمة إحصائية قدرت بـ 0.000001 وهي أقل تماما من مستوى معنوية 0.05 أي أن كل المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية في مجمله عند مستوى معنوية 0.05.

5- دراسة المشاكل القياسية للعلاقة بين ROE ومؤشرات هيكل السوق:**5-1- إختبار الارتباط الآني بين البواقي:**

بما أن $(N > T)$ (حيث N تمثل الأفراد، T تمثل الأزمنة) فإننا سنستخدم اختبار Pesaran CD كم ذكرنا سابقا، والذي يظهر من خلال الملحق رقم (12) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار تقدر بـ 0.4525، وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، وعليه فمشكلة الارتباط الآني بين البواقي غير موجودة.

5-2- إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

نلاحظ من خلال الملحق رقم (13) أن إحصائية Jarque-Bera المقدرة بـ 6.358911 لها قيمة احتمالية أقل من مستوى معنوية 0.05 حيث تقدر بـ 0.041608 وبالتالي فتوزيع البواقي هو ليس توزيع طبيعي لوجود التواء طفيف جدا جهة اليمين وهو ما تدعمه القيمة الموجبة لمقياس التماثل Skewness المقدرة بـ 0.873433، لكن بالاعتماد على نظرية النزعة المركزية فإن عينة الدراسة المقدرة بـ (50) مشاهدة تعتبر كبيرة وبالتالي يمكن الاطمئنان إلى نتائج الاستدلال الإحصائي للاختبارات المختلفة.

3-5- إختبار ثبات تباين الأخطاء (بواقى التقدير):

من خلال الملحق رقم (14) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Levene المقدرة بـ 0.1481 هي أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي تباين الأخطاء ثابت.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

بعد عرض النتائج الإحصائية والقياسية للدراسة، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير ومناقشة هذه النتائج ومدى إثباتها لصحة فرضيات الدراسة من عدمه.

الفرع الأول: العلاقة بين الربحية وتركز السوق من الأصول HHI:

تشير نتائج الدراسة في شقها المتعلق بأثر تركز السوق من الأصول HHI على الربحية ممثلة في كل من العائد من الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE إلى تحقيق علاقة موجبة لكنها غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وهو ما يدحض فرضية SCP في السوق المصرفية الجزائرية، وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة بوسنة محمد رضا (2015) المتعلقة بالصناعة المصرفية في الجزائر ودراسي علام محمد موسى حمدان وآخرون لسنة 2013 بالنسبة للسوق المصرفية الأردنية ولسنة 2014 بالنسبة للسوق المصرفية الكويتية، غير أنها جاءت مخالفة لنتائج بعض الدراسات مثل دراسة الكور عز الدين مصطفى (2011) المتعلقة بالسوق المصرفية الأردنية.

وتنفي هذه النتائج صحة الفرضية الفرعية الأولى، أي عدم وجود تأثير لتركز الصناعة المصرفية الجزائرية على الربحية، أي أن البنوك التجارية في الجزائر لا تعمل في بيئة احتكارية قائمة على التحالفات تسمح للبنوك الأكثر تركزا بفرض أسعار تناسبها ينتج عنها خسارة اجتماعية نتيجة لسوء التسعير، من خلال فرض أسعار فوائد عالية على القروض ومنخفضة على الودائع بشكل يسهم في زيادة ربحيتها.

ويفسر مستوى التركيز في الصناعة المصرفية الجزائرية بأن البنوك الأكثر تركزا والمتمثلة في البنوك العمومية قد استفادة من بعض العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية مثل الدخول المبكر للسوق والخطوات السبقة في العمل المصرفي إلى جانب بعض القوانين والتشريعات مهدت لها الحصول على حصص سوقية مرتفعة.

الفرع الثاني: العلاقة بين الربحية والحصة السوقية من الودائع MS:

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الحصة السوقية من الودائع MS ترتبط مع العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE بعلاقة سالبة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، فكلما تغيرت الحصة السوقية بوحدة واحدة تغير العائد على الأصول بالعكس بمقدار 0.057289، وكلما تغيرت الحصة السوقية بوحدة واحدة تغير العائد على الأصول بالعكس كذلك بمقدار 0.607254، الأمر ينفي صحة الفرضية الجزئية

الثانية لأن تأثير الحصة السوقية من الودائع MS كان سلبيا، ويدحض فرضية الكفاءة التقليدية في الصناعة المصرفية الجزائرية، لأن هذه الفرضية تفترض وجود علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين الحصة السوقية والربحية، وجاءت هذه النتائج مخالفة لدراسة بوسنة محمد رضا (2015) التي خلصت إلى وجود علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين الحصة السوقية والربحية في الصناعة المصرفية الجزائرية، اختلاف قد يعود إلى الاختلاف في حجم العينة أو فترة الدراسة أو متغيراتها، كما كانت مخالفة لنتائج دراسة كل من Kristina kocisova (2015) في الولايات المتحدة الأمريكية ودراسة Solomon W. GiorgisSahile وآخرون (2016) حول الصناعة المصرفية الكينية التي تمتاز بدرجات من المنافسة، كما أن طبيعة هذه الأسواق تختلف عن طبيعة السوق المصرفية الجزائرية.

وهذه النتائج قد تشير إلى أن البنوك التي تملك حصص سوقية مرتفعة من الودائع يمكن أن تنخفض معدلات الأداء فيها بسبب عدم قدرتها على إعادة استثمار تلك الودائع بشكل كفاء ينعكس في معدلات ربحية مرتفعة تسهم في تحقيق علاقة موجبة بين الحصة السوقية من الودائع والربحية ممثلة في معدل العائد على الأصول، أو قد تكون إشارة إلى أن صناعة البنوك في الجزائر بدأت تتمتع بنوع من التنافس الذي يحد من استغلال متغيرات هيكل السوق في تحقيق معدلا أداء مرتفعة، كما يمكن تفسيره بطبيعة فترة الدراسة التي تميزت بارتفاع حجم القروض في إطار برامج دعم الشباب في البنوك العمومية التي تعد صاحبة الحصة السوقية الأكبر، حيث تتميز هذه القروض بانخفاض معدلات الفائدة عليها وتدني مستويات الأموال المستردة مما يضعف مستويات ربحية هذه البنوك.

بناء على نتائج الدراسة التي خلصت إلى دحض كل من فرضية SCP وفرضية الكفاءة التقليدية في الصناعة المصرفية الجزائرية، نستنتج أن هيكل السوق المصرفية الجزائرية ليس له تأثير على ربحية البنوك التجارية العاملة فيها لا وفق نموذج (فرضية) SCP ولا وفق فرضية الكفاءة التقليدية وهو ما ينفي صحة الفرضية الرئيسية.

خلاصة الفصل:

- حاولنا في هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع من خلال الإجابة عن الإشكاليات الفرعية بناءً على نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل إليها في شقيها الإحصائي والقياسي، مستعرضين قبل ذلك الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، ويمكن تلخيص ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج فيما يلي:
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ROA وتركز السوق من الأصول HHI وبالتالي لا تأثير لتركز السوق على ROA.
 - عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ROE وتركز السوق من الأصول HHI وبالتالي لا تأثير لتركز السوق على ROE.
 - تركز السوق في الصناعة المصرفية الجزائرية لا يؤثر على ربحية البنوك التجارية.
 - وجود علاقة سالبة (عكسية) ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ROA والحصة السوقية من الودائع MS، أي أن الحصة السوقية تؤثر سلباً على ROA.
 - وجود علاقة سالبة (عكسية) ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ROE والحصة السوقية من الودائع MS، أي أن الحصة السوقية تؤثر سلباً على ROE.
 - الحصة السوقية تؤثر سلباً على ربحية البنوك التجارية في الجزائر.
 - سلوك البنوك التجارية في السوق المصرفية الجزائرية لا يمكن تفسيره لا من خلال نموذج SCP ولا من خلال فرضية الكفاءة التقليدية، وعليه فلا أثر لهيكل السوق على ربحية البنوك التجارية في الجزائر.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى معرفة خصائص هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة المصرفية الجزائرية ودراسة علاقتها بأداء البنوك التجارية العاملة فيها، ومعرفة ما إذا كانت ربحية هذه البنوك تتحقق جراء التركيز من الأصول واحتكار مجموعة من البنوك، بحيث تفرض أسعار غير تنافسية تسهم في الرفع من مداخيلها وتخفيض تكاليفها بشكل يؤدي إلى خسارة اجتماعية من جراء سوء التسعير، وذلك وفقا لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP)، أو أن ربحية البنوك هي نتيجة ارتفاع الحصص السوقية لها من الودائع وفقا للفرضية الكفاءة التقليدية (MS)، بغية الاستفادة من ما هو إيجابي من خصائص السوق للمحافظة على الربحية وتعظيمها وتفادي سلوكيات السوق السلبية ومعالجة عوامل تخفيض الربحية ووقوع خسائر.

واستنادا إلى ما تم عرضه في جانبي الدراسة النظري والتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- نتائج الدراسة:

تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

الجانب النظري:

- هيكل السوق يتحدد وفق نمط المنافسة السائد فيه.
- الربحية تبقى الغاية الأولى والأهم لنشاط أي بنك أو مؤسسة.
- تأثير هيكل السوق على ربحية لبنوك وفق النظريات التقليدية يمكن إرجاعه إلى تركيز السوق وممارسات الاحتكار غير التنافسية كمفسر لفرضية هيكل-سلوك-أداء (SCP)، أو إلى ارتفاع الحصص السوقية للبنوك ودرجة كفاءتها كمفسر للفرضية الكفاءة التقليدية (MS).

الجانب التطبيقي:

- تركيز السوق من الأصول HHI لا يؤثر على العائد على الأصول ROA.
- تركيز السوق من الأصول HHI لا يؤثر على العائد على حقوق الملكية ROE.
- للحصة السوقية من الودائع MS تأثير سلبي (عكسي) على العائد على الأصول ROA.
- للحصة السوقية من الودائع MS تأثير سلبي (عكسي) على حقوق الملكية ROE.

ب- إختبار فرضيات الدراسة:

مكنتنا الدراسة في جانبها التطبيقي من إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، فكانت النتائج كالاتي:

الفرضية الفرعية الأولى: العلاقة الموجبة بين التركيز من الأصول والعائد على الأصول ROA وغير الدالة إحصائيا في الصناعة المصرفية الجزائرية تدل على أن التركيز ليس له تأثير على العائد على الأصول للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية: العلاقة الموجبة بين التركيز من الأصول والعائد على حقوق الملكية ROE وغير الدالة إحصائياً في الصناعة المصرفية الجزائرية تدل على أن التركيز لا يؤثر على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية في العاملة الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: العلاقة السالبة بين الحصة السوقية من الودائع والعائد على الأصول ROA والدالة إحصائياً في الصناعة المصرفية الجزائرية تدل على أن الحصة السوقية لها تأثير سلبي (عكسي) على العائد على الأصول للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة: العلاقة السالبة بين الحصة السوقية من الودائع والعائد على حقوق الملكية ROE والدالة إحصائياً في الصناعة المصرفية الجزائرية تدل على أن الحصة السوقية لها تأثير سلبي (عكسي) على العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

وكتيجة عامة للدراسة فإن سلوك البنوك التجارية في السوقية المصرفية الجزائرية لا يمكن تفسيره لا من خلال نموذج (فرضية) هيكل-سلوك-أداء (SCP) بسبب العلاقة غير الدالة بين التركيز ومؤشرات الربحية، ولا من خلال فرضية الكفاءة التقليدية (MS) بسبب العلاقة السالبة بين الحصة السوقية ومؤشرات الربحية على الرغم من دلالتها، وعليه فلا أثر لهيكل السوق على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

ت- توصيات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل إليها فإن الدراسة تقترح بعض التوصيات:

- خلق بيئة مصرفية تنافسية تؤدي إلى تحسين الخدمات لجذب العملاء وتعبئة المدخرات لتوفير التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية.
- تحرير البنوك العمومية من القرارات السياسية والدفع بها نحو الاستقلالية التامة في نشاطاتها لاستغلال الحصص السوقية الكبيرة لها بشكل أكثر كفاءة يسهم في الرفع من ربحيتها.
- استمرار العمل في اتجاه الإصلاحات والتحرير المالي الحذر، فالتحرير المالي قد ينجر عنه فقدان البنوك العمومية لحصصها السوقية بسبب دخول منافسين جدد ذوو كفاءة عالية وتكنولوجيا حديثة.
- التحديث والتطوير المستمر من قبل البنوك التجارية للخدمات المالية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والابتكارات المالية بشكل يرفع من جودة الخدمات المقدمة ويقلل من التكاليف بما يسهم في زيادة الربحية.

ث- آفاق الدراسة:

- دراسة هيكل السوق المصرفية وكيفية تأثيرها على ربحية البنوك، ومدى هذا التأثير، يبقى مجال مفتوح للبحث، بغية تحديد تلك الكيفية وذلك المدى، بمعالجة مواضيع تفسر العلاقة بشكل أفضل من دراستنا هذه من خلال:
- تطبيق الدراسة على عينة أكبر من البنوك العاملة في السوقية المصرفية الجزائرية، ويجبذا لو شملت العينة جميع البنوك.

- تطبيق الدراسة على فترة أطول.
- تطبيق الدراسة باستخدام متغيرات أخرى من أجل ضبط أدق لنتائج الدراسة.
- إجراء الدراسة باستخدام طرق وأساليب أخرى قد تفضي إلى نتائج لها تفسير أفضل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- أحمد سعيد باخرجة، اقتصاديات الصناعة، الطبعة الأولى دار زهران للنشر والتوزيع، جدة المملكة السعودية، 1994.
- 2- حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية -تحليل العائد والمخاطرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2001.
- 3- حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات -المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف-، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
- 4- طارق الحاج وحسين فلوح، الاقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- 5- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- 6- علاء فرحان طالب وفاضل راضي الغزالي، إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 7- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجدوي، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 8- مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2009.
- 9- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية، عمان الأردن، 1999.

المقالات العلمية:

- 1- الكور عز الدين مصطفى والفيومي نضال أحمد، أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية الأردنية -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان-، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، المجلد 03، العدد 03، 2007.
- 2- الكور عز الدين مصطفى، أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك الأردنية، مجلة دراسات (العلوم الإدارية)، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 38، العدد 02، 2011.

- 3- بوسنة محمد رضا، تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج **Rosse & Panza**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2017.
- 4- حسن مفتاح، تحديد العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 50، العدد 12، جوان 2018.
- 5- رامي محمد أبو وادي، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 13، العدد، 02، 2017.
- 6- علام محمد موسى حمدان وآخرون، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، لإمارات العربية المتحدة، المجلد 01، العدد 03، جانفي 2013.
- 7- علام محمد موسى حمدان و آخرون، هيكل السوق المصرفية وأداء البنوك في البحرين والكويت - دراسة مقارنة-، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 40، العدد 152، 2014.
- 8- علي محمود محمد وعلي كنعان، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية -دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 30، العدد 01، 2014.
- 9- فروحات حدة وآخرون، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد، العدد، 2018.
- 10- مأمون حمدان ويسام الحسين، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية -دراسة تطبيقية-، مجلة جامعة البعث، سوريا، المجلد 38، العدد 33، 2016.
- 11- مزيق رامي أكرم، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السورية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا، 2014.

الرسائل الجامعية:

- 1- ابتسام السيد شهاب الدين، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية - دراسة اختباريه على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2010 إلى 2014-، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.
- 2- البار مختار، مساهمة نموذج ال S/C/P في تحليل أداء البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

- 3- بن الطاهر علي، هيكل السوق وربحية القطاع -دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010.
- 4- بوترة رجاء، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة أم البوق-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016/2015.
- 5- بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990-دراسة حالة عينة من البنوك التجارية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005.
- 6- بوسنة محمد رضا، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء - دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- 7- تاوتي عبد العليم، دراسة سوق خدمة اتصالات الهاتف النقال في الجزائر-الفترة من 2000 إلى 2005-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006/2005.
- 8- رقايدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية -حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة (2004-2014)-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
- 9- محجوب آسية، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة -حالة البنوك الجزائرية-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قلعة، الجزائر، 2011/2010.

المواقع الالكترونية:

- 1- موقع المحاسب الأول، هيكل السوق -Market Structure-،
<https://www.almohasbl.com/2009/09/market-structure.html>, 22/02/2019.
- 2- <https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/astatyjyteakhtyaralnmadhjfyalbyanatalwlytehaltealbyanatalqsyrteshortpanel>, 22/05/2019

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

المقالات العلمية:

- 1- Dinesh Prasad Gajurell and Radhe Shyam Pradhan, **CONCENTRATION AND COMPETITION IN NEPALESE BANKING**, Journal of Business, Economics & Finance, Elsevier, Cambridge Massachusetts United States, Volume 01, Issue 01, 2012.
- 2- Kristina Kocisova, **Market structure and banking sector performance**, Journal of Applied Economic Sciences, ASERS Publishing, Bulgaria, Volume 11, Issue 42, 2016.
- 3- Solomon W. Giorgis Sahile and others, **Market structure-performance hypothesis in Kenyan banking industry**, International Journal of Emerging Markets, Emerald Publishing, Bingley England, Volume 10, Issue 04, 2015.

المواقع الالكترونية:

- 1- alBaraka, **Rapport Annuel**, www.albaraka-bank.com/rapport-annuel/, 03/05/2019.
- 2- Al Salam Bank-Algeria, **Informations financières**, www.alsalamalgeria.com/fr/page/list-55-0.html, 08/05/2019.
- 3- Bank ABC, **Rapport Annuel**, <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Fr/AboutABCNew/Financial/Pages/AnnualReports.aspx>, 08/11/2018.
- 4- BNP PARIBAS, **COMMUNICATION FINANCIERE**, <https://www.bnpparibas.dz/nous-connaître/bnp-paribas-el-djazair/communication-financiere/>, 08/11/2018.
- 5- Banque de l'agriculture et développement rural, **Chiffres Clés**, <https://www.badr-bank.dz/?id=chiffre>, 12/10/2018.
- 6- BANQUE D'ALGERIE, **Rapports annuels de la Banque d'Algerie**, <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>, 27/04/2019.
- 7- Banque Extérieure d'Algérie, **Les resultats**, <https://www.bea.dz/resultat.html>, 15/10/2018.
- 8- Banque Nationale d'Algérie, **NOS PUBLICATIONS**, <http://www.bna.dz/fr/nos-publications.html>, 16/03/2019.
- 9- Gulf Bank Algeria, **Informations Financières**, <https://www.agb.dz/article-view-170-111111-155-143-7.html>, 15/10/2018.

- 10- Policonomics (Economics made simple) ,**Structure, conduct, performance paradigm**, <https://policonomics.com/structure-conduct-performance-paradigm/>, 22/04/2019.
- 11- SOCIETE GENERALE ALGERIE, **RAPPORTS ANNUELS**, https://www.societegenerale.dz/rapport_annuel.html, 15/10/2018.
- 12- TRUST BANK ALGERIA, **NOS CHIFFRES**, <https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/nos-chiffres>, 26/04/2019.
- 13- Wikipedia (The free encyclopedia), **Structure-conduct-performance paradigm**, https://en.wikipedia.org/wiki/Structure-conduct-performance_paradigm, 22/04/2019.

الملاحق

الملحق رقم (1): قيم متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

MS	HHI	ROE	ROA	السنة	البنك
0.2007	0.1144	0.1907	0.0132	2012	BNA
0.1990	0.0999	0.1955	0.0138	2013	
0.2110	0.1088	0.1839	0.0114	2014	
0.2359	0.1028	0.1582	0.0109	2015	
0.2075	0.0999	0.1487	0.0111	2016	
0.2628	0.1144	0.2324	0.0154	2012	BEA
0.2212	0.0999	0.1242	0.0099	2013	
0.2347	0.1088	0.1708	0.0115	2014	
0.2303	0.1028	0.1765	0.0128	2015	
0.2260	0.0999	0.1676	0.0134	2016	
0.1200	0.1144	0.1288	0.0057	2012	BADR
0.1294	0.0999	0.1101	0.0046	2013	
0.1389	0.1088	0.1238	0.0045	2014	
0.1296	0.1028	0.1022	0.0043	2015	
0.1223	0.0999	0.1257	0.0077	2016	
0.0223	0.1144	0.2953	0.0255	2012	SGA
0.0211	0.0999	0.2075	0.0181	2013	
0.0217	0.1088	0.2312	0.0211	2014	
0.0216	0.1028	0.1581	0.0178	2015	
0.0267	0.0999	0.1845	0.0188	2016	
0.0043	0.1144	0.1155	0.0282	2012	ABC
0.0038	0.0999	0.1157	0.0265	2013	
0.0034	0.1088	0.1259	0.0272	2014	
0.0044	0.1028	0.1121	0.0208	2015	
0.0051	0.0999	0.1244	0.0208	2016	

0.0105	0.1144	0.3846	0.0380	2012	AGB
0.0134	0.0999	0.4751	0.0362	2013	
0.0149	0.1088	0.3696	0.0227	2014	
0.0149	0.1028	0.3344	0.0205	2015	
0.0163	0.0999	0.2393	0.0139	2016	
0.0216	0.1144	0.4172	0.0220	2012	BNP
0.0247	0.0999	0.3478	0.0164	2013	
0.0226	0.1088	0.3942	0.0171	2014	
0.0214	0.1028	0.3385	0.0147	2015	
0.0223	0.0999	0.3322	0.0147	2016	
0.0022	0.1144	0.0700	0.0311	2012	TBA
0.0027	0.0999	0.0869	0.0343	2013	
0.0026	0.1088	0.0973	0.0360	2014	
0.0029	0.1028	0.0987	0.0353	2015	
0.0030	0.0999	0.0549	0.0205	2016	
0.0161	0.1144	0.3012	0.0278	2012	AL BARAKA
0.0161	0.0999	0.2709	0.0261	2013	
0.0144	0.1088	0.2696	0.0265	2014	
0.0168	0.1028	0.2484	0.0212	2015	
0.0187	0.0999	0.2369	0.0189	2016	
0.0027	0.1144	0.1117	0.0342	2012	AL SALAM
0.0031	0.0999	0.1250	0.0320	2013	
0.0021	0.1088	0.1348	0.0381	2014	
0.0026	0.1028	0.0290	0.0074	2015	
0.0038	0.0999	0.0755	0.0203	2016	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القوائم المالية السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

الملحق رقم (2): قيم متغيرات الدراسة الضابطة

SIZE ln(الأصول)	PM	CR	LR	السنة	البنك
28.3538	0.4237	0.0692	0.6864	2012	BNA
28.4127	0.3955	0.0708	0.6793	2013	
28.5944	0.3343	0.0618	0.7200	2014	
28.6313	0.2532	0.0687	0.7423	2015	
28.6760	0.3034	0.0743	0.5457	2016	
28.4673	0.7989	0.0663	0.7456	2012	BEA
28.3784	0.4588	0.0798	0.6605	2013	
28.5794	0.4834	0.0676	0.6320	2014	
28.5876	0.4803	0.0727	0.6738	2015	
28.5765	0.3962	0.0801	0.6526	2016	
27.6155	0.1600	0.0445	0.6139	2012	BADR
27.7456	0.1600	0.0417	0.6650	2013	
27.9503	0.1643	0.0359	0.6940	2014	
27.8985	0.1341	0.0425	0.6329	2015	
27.8726	0.1728	0.0610	0.7127	2016	
26.0339	0.3361	0.0865	0.7043	2012	SGA
26.1287	0.2741	0.0870	0.6554	2013	
26.2177	0.3860	0.0913	0.6184	2014	
26.2396	0.2915	0.1123	0.7473	2015	
26.4175	0.3188	0.1021	0.6812	2016	
24.5800	0.4187	0.2445	0.7997	2012	ABC
24.6507	0.4112	0.2292	0.8030	2013	
24.7165	0.4213	0.2158	0.7960	2014	
24.8722	0.3524	0.1859	0.7304	2015	
24.9852	0.3769	0.1669	0.7072	2016	

25.3795	0.4182	0.0988	0.6173	2012	AGB
25.6575	0.4786	0.0763	0.5848	2013	
25.8984	0.3791	0.0614	0.5726	2014	
25.9015	0.3329	0.0612	0.6428	2015	
25.9670	0.2530	0.0581	0.7193	2016	
26.0568	0.3451	0.0528	0.6851	2012	BNP
26.1780	0.2947	0.0470	0.7581	2013	
26.2617	0.3477	0.0433	0.7825	2014	
26.2550	0.2728	0.0435	0.7331	2015	
26.2404	0.2747	0.0442	0.6612	2016	
24.3149	0.4260	0.4447	0.5195	2012	TBA
24.4366	0.3882	0.3951	0.6521	2013	
24.5233	0.4517	0.3700	0.6991	2014	
24.6048	0.4498	0.3578	0.7195	2015	
24.6110	0.2961	0.3735	0.7433	2016	
25.7391	0.5057	0.0923	0.3878	2012	AL BARAKA
25.7800	0.5274	0.0962	0.4044	2013	
25.8156	0.5763	0.0981	0.4953	2014	
25.9889	0.5254	0.0854	0.4983	2015	
26.0720	0.4665	0.0799	0.5263	2016	
24.2132	0.3727	0.3057	0.6183	2012	AL SALAM
24.4009	0.3149	0.2563	0.6976	2013	
24.3153	0.4838	0.2826	0.6228	2014	
24.4264	0.1361	0.2563	0.5262	2015	
24.6955	0.3900	0.2693	0.5572	2016	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على القوائم المالية السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

الملحق رقم (3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary								
Date: 06/09/19 Time: 00:06								
Sample: 2012 2016								
Included observations: 50								
Correlation	ROA	ROE	HHI	MS	LR	CR	PM	SIZE
t-Statistic								
ROA	1							

ROE	0.1459	1						
	1.0219	-----						
HHI	0.2409	0.1541	1					
	1.7196	1.0808	-----					
MS	-0.6360	-0.1450	0.0074	1				
	-5.7102	-1.0154	0.05127	-----				
LR	-0.1245	-0.1324	-0.0505	0.1213	1			
	-0.8697	-0.9254	-0.3504	0.84662	-----			
CR	0.6198	-0.5841	0.0499	-0.4591	0.0250	1		
	5.4724	-4.9861	0.3463	-3.5799	0.1730	-----		
PM	0.5078	0.2147	0.2693	0.0506	-0.2231	0.1479	1	
	4.0836	1.5227	1.9376	0.3511	-1.5854	1.0359	-----	
SIZE	-0.757	0.0926	-0.0516	0.9208	0.0680	-0.7276	-0.0935	1
	-8.0258	0.6445	-0.3577	16.353	0.4725	-7.3492	-0.6506	-----

المصدر: مخرجات Eviews 9 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01) والملحق رقم (02).

الملحق رقم (4): إختبار FISHER لـ ROA بدلالة مؤشرات هيكل السوق

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: EQ01			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.008482	(9,35)	0.0680
Cross-section Chi-square	20.819161	9	0.0135

المصدر: مخرجات Eviews 9.

الملحق رقم (5): إختبار LM لـ ROA بدلالة مؤشرات هيكل السوق

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.466398 (0.4946)	0.003511 (0.9527)	0.469909 (0.4930)
Honda	0.682933 (0.2473)	-0.059254 --	0.441008 (0.3296)

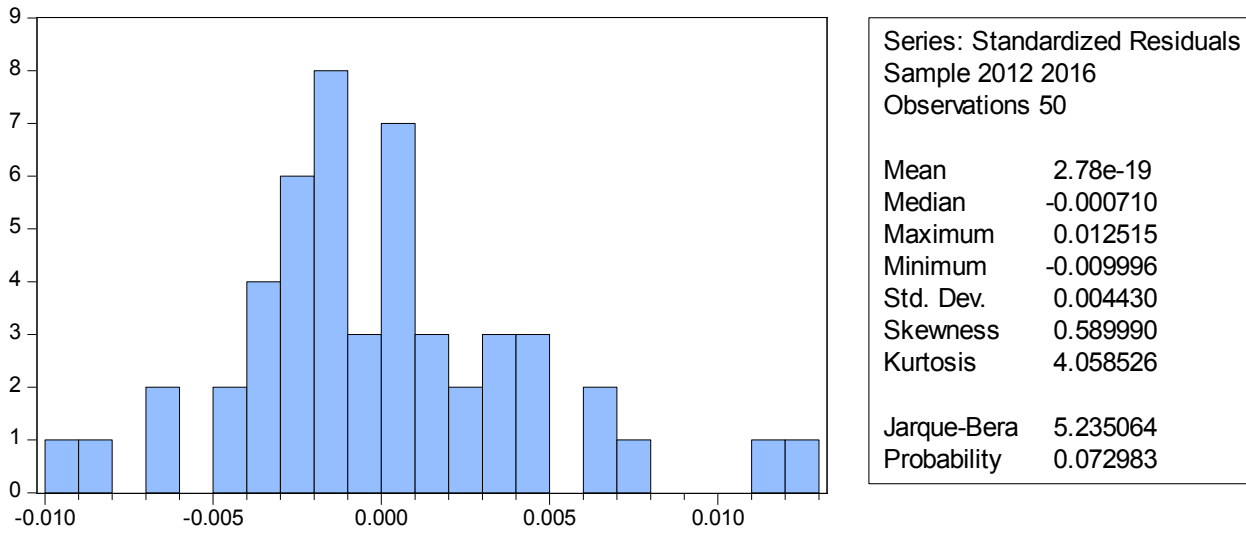
المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (6): إختبار الارتباط الآني بين البواقي نموذج ROA

Residual Cross-Section Dependence Test			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals			
Equation: EQ01			
Periods included: 5			
Cross-sections included: 10			
Total panel observations: 50			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	85.72829	45	0.0002
Pesaran scaled LM	3.239046		0.0012
Pesaran CD	0.571027		0.5680

المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (7): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نموذج ROA



المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (8): إختبار ثبات تباين الأخطاء نموذج ROA

Test for Equality of Variances of RESID02			
Categorized by values of SERIES01			
Date: 06/11/19 Time: 13:43			
Sample: 2012 2016			
Included observations: 50			
Method	df	Value	Probability
Bartlett	9	27.78369	0.0010
Levene	(9, 40)	7.667427	0.0000
Brown-Forsythe	(9, 40)	1.539392	0.1677

المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (9): إختبار FISHER لـ ROE بدلالة مؤشرات هيكل السوق

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: EQ02			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	16.144577	(9,35)	0.0000
Cross-section Chi-square	81.964034	9	0.0000

المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (10): إختبار LM لـ ROE بدلالة مؤشرات هيكل السوق

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects			
Null hypotheses: No effects			
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	51.65747 (0.0000)	1.119673 (0.2900)	52.77714 (0.0000)
Honda	7.187313 (0.0000)	-1.058146 --	4.333976 (0.0000)

المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (11): إختبار HAUSMAN لـ ROE بدلالة مؤشرات هيكل السوق

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: EQ02				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	0.000000	5	1.0000	
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
HHI	1.337534	1.651219	0.058980	0.1965
MS	-0.539973	-0.607254	0.404709	0.9158
LR	-0.066508	-0.064346	0.001055	0.9469
CR	-0.401787	-0.686736	0.050973	0.2069
PM	0.328589	0.324380	0.000546	0.8570

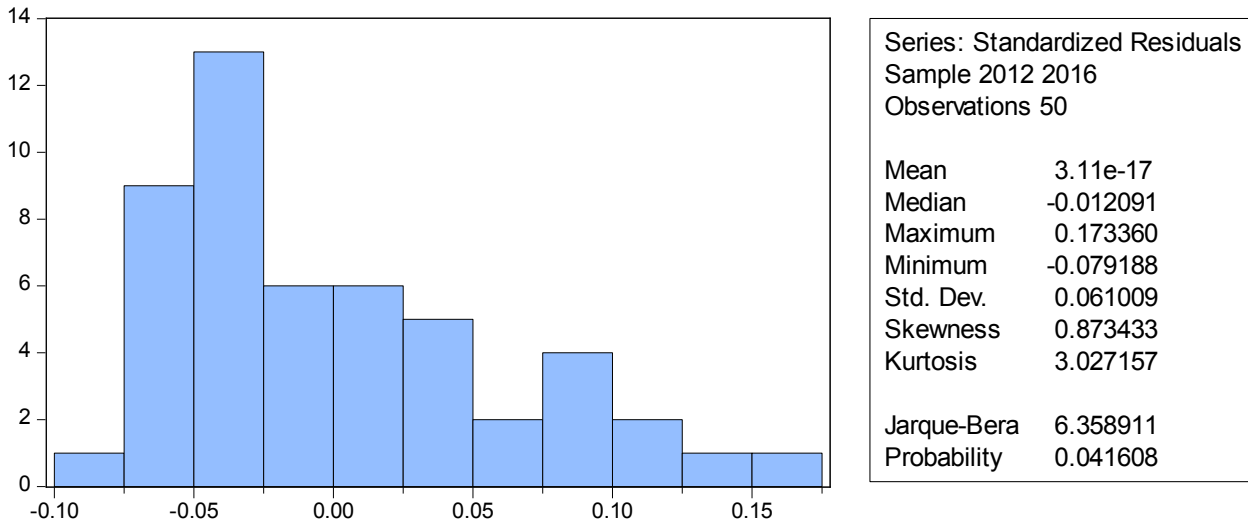
المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (12): إختبار الارتباط الآني بين البواقي نموذج ROE

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Residual Cross-Section Dependence Test Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals Equation: EQ02 Periods included: 5 Cross-sections included: 10 Total panel observations: 50 Note: non-zero cross-section means detected in data Cross-section means were removed during computation of correlations			
Breusch-Pagan LM	77.89157	45	0.0017
Pesaran scaled LM	2.412984		0.0158
Pesaran CD	0.751204		0.4525

المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (13): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي نموذج ROE



المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الملحق رقم (14): إختبار ثبات تباين الأخطاء نموذج ROE

Method	df	Value	Probability
Test for Equality of Variances of RESID03 Categorized by values of SERIES01 Date: 06/11/19 Time: 13:44 Sample: 2012 2016 Included observations: 50			
Bartlett	9	18.16960	0.0333
Levene	(9, 40)	1.601113	0.1481
Brown-Forsythe	(9, 40)	1.030759	0.4331

المصدر: مخرجات 9 Eviews.

الفهرس

الصفحة	البيان
III	الإهداء
VI	الشكر والعرفان
V	الملخص
IV	قائمة المحتويات
IIV	قائمة الجداول
IIIV	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لهيكل السوق والربحية في البنوك التجارية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم هيكل السوق والربحية في البنوك التجارية
03	المطلب الأول: مفهوم هيكل السوق
03	الفرع الأول تعريف هيكل السوق والعوامل المؤثرة عليه
06	الفرع الثاني: أنماط هيكل السوق
08	المطلب الثاني: مفهوم الربحية في البنوك التجارية
08	الفرع الأول: تعريف الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة عليها
10	الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية
12	المطلب الثالث: النظريات التقليدية المفسرة لتأثير هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية
12	الفرع الأول: نموذج هيكل-سلوك-أداء (SCP)
14	الفرع الثاني: فرضية الكفاءة التقليدية (MS)
16	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
16	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
16	الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
18	الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

19	المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
19	الفرع الأول: أوجه التشابه
19	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف
20	خلاصة الفصل
21	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية حول أثر هيكل السوق على ربحية البنوك التجارية
22	تمهيد
23	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
23	المطلب الأول: المجتمع والعينة ومتغيرات الدراسة
23	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
24	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة
25	المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة
25	الفرع الأول: مصادر جمع البيانات
26	الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
28	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
28	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
28	الفرع الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة
31	الفرع الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة بين الربحية ومؤشرات هيكل السوق
40	المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة
40	الفرع الأول: العلاقة بين الربحية وتركز السوق من الأصول HHI
40	الفرع الثاني: العلاقة بين الربحية والحصة السوقية من الودائع MS
42	خلاصة الفصل
43	الخاتمة
47	المراجع
53	الملاحق
63	الفهرس

